

## الفصل الخامس حرب البترول الثانية

" انني أمر الجيش الايراني بقبول وقف اطلاق النار شاعراً أنني أتجرع كأساً من السم "  
[ آية الله الخميني، في حديث إلى الأمة الايرانية . يوم ١٨ يوليو ١٩٨٨ ]

----- ١ -----

كانت مشاهد الحرب العراقية - الإيرانية تستعيد إلى الذاكرة مشاهد الحرب العالمية الأولى : الخنادق المحفورة ، والجثث والأشلاء على أطراف الخنادق وفي ظلماتها، والمركبات المحترقة ، وقطع المدفعية المحطمة والمبعثرة على السهول والتلال . مشهد للموت والدمار يمتد وتتعارض خطوطه إلى ما لا نهاية وعمق كل المنطقة الغربية من ايران . لم يحدث منذ معارك " السوم " [على الجبهة الألمانية - الفرنسية في الحرب العالمية الأولى ( ١٩١٤ - ١٩١٨ ) ] أن رأى العالم مذبحه من هذا النوع ، ولا شجاعة وتضحية تصل الى هذه الدرجة . كانت روح الاستشهاد تملك جيلاً بأسره من الشباب الايراني راح يلقي بنفسه أمام زحف الدبابات العراقية . كانت الضحايا على الجانبين قد وصل عددهم في يوم واحد من الأيام الى قرابة ١٠٠٠٠ شاب سقطوا على حواف الخنادق . وكان بعض كبار القادة العراقيين في ذهول من ظاهرة الاستشهاد التي يرونها أمامهم، وفي بعض المرات كانت هذه الظاهرة تؤذيهم وتورقهم . وقد اشتكوا منها كمحاربين حتى للرئيس "صدام حسين " .

ولو أن مثل هذه المعركة وقعت في أوروبا ، أو في الحروب بين إسرائيل والعرب - لكان مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قد واصل السهر ليالي بعد ليال لوقفها. ومع ذلك فإن واقع الحال أن العالم وقف أمام هذا المشهد المخيف الحزين بنوع من اللامبالاة غير المسؤولة . ومن وجهة نظر الغرب فإن اللامبالاة واللامسؤولية كانت مبررة . فلماذا يتطوع الغرب بمحاولة إيقاف معركة يجد فيها أن اثنين من خصومه قد تكفل كل منهما بالآخر .

كان النظام الإيراني قد أغضب الغرب بإسقاط حكم الشاه الموالي له ، ثم باتباع سياسة اعتبرها الغرب معادية ، ثم جاء أخيراً احتجاج جميع موظفي السفارة الأمريكية في ايران كرهائن بعد احتلالها والاستيلاء على مبانيها بالكامل . وأدى ذلك بواشنطن الى قطع علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع طهران .

وكانت علاقات الغرب ببغداد أفضل قليلاً . ولكن دور بغداد في السياسات الإقليمية كان ينظر إليه بشك وريبة، خصوصاً فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي . ولم يكن لدى واشنطن، نتيجة لهذا، مانع من أن تطول الحرب وأن تزيد تكاليفها . و كان التقدير أن طول الحرب وزيادة التكاليف سوف يؤدي إلى تحجيم دور العراق الإقليمي حتى لو خرج من الحرب منتصراً . ولم يكن هذا هو رأى واشنطن وحدها ، ولا رأي بقية التحالف الغربي فقط ، وإنما كان هذا الرأي شائعاً حتى لدى بعض الجيران العرب للعراق وايران .

كانت السعودية والكويت والإمارات وقطر وغيرها من دول الخليج تقدم للعراق مساعدات مالية مؤثرة، ولكن أحداً لم يكن على استعداد أن يعطى ما هو أكثر من المال . وبالتالي فإنه لا الغرب ولا العرب بذلاً جهوداً كافية لحصر النزاع بين العراق وايران حتى لا يصل إلى الحرب ، وعندما وقعت الحرب فعلاً فإن أحداً لم يتحرك لمحاصرة نيرانها - وربما العكس ، فقد أريد لها

أن تزداد اشتعالاً. وبشكل من الأشكال فإن هذا الحال المأسوي كان يمكن فهمه، فالولايات المتحدة كما سبق القول يسعدها أن تجد خصمين لها وقد انهمكا في معركة حتى الموت . كما أن دول الخليج الغنية بأرصدة المال والفقيرة بعدد السكان كان يناسبها ان ينشغل جيرانها الاقوياء عنها بصراعاتهم وحروبهم. وكان الملك " خالد " ملك المملكة العربية السعودية في ذلك الوقت - أكثر أمانة من آخرين في التعبير عن مكنونات ، ففي صباح يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٨٠ وصلت أنباء الهجوم العراقي الأول على ايران، وكان بعض أشقاء الملك ومعاونه ينتظرونه في قاعة الاستقبال الكبرى في قصره. واتخذ مكانه كالعادة في صدر القاعة، وجلسوا حوله صفوفاً دائرة حول جدران القاعة الفسيحة. واتصل حديثهم بأخر الأخبار، وراحوا يتناقشون ويبدون آراءهم في سير المعارك والملك ساكت لا ينبس ببنت شفة. وطال انتظارهم ، وطال سكوتهم ، وأخيراً هز الملك " خالد " رأسه، وتمتم بنصف بيت شعر عربي قديم يقول " وربما تموت الافاعي من سموم العقارب " .

وكان كثيرون في العالم الاسلامي والعربي في حيرة يتساءلون فيما بينهم : " هل الغرب بعيد بمقدار ما هو سلبي تجاه المذبحة الدائرة بين العراق وايران ، كما هو ظاهر على السطح ؟ أم أن المسألة تتطوى في داخلها على مقاصد ونوايا مبيتة؟ " وكان هذا التساؤل قابلاً للترجمة بطريقة أكثر وضوحاً وصراحة حتى يصبح السؤال : " هل هذه الحرب هي بالفعل مصادفة مواتية للمستفيدين منها أم أن هؤلاء المستفيدين دبروا لها وسعوا ؟ ولقد كانت في ذهن القائمين بنظرية المؤامرة ذكريات تاريخ طويل من السياسة الاستعمارية على مستويات مختلفة ظاهرة وخفية - ولكنه كان بادياً للكل أن الطرفين المتقاتلين أقبلوا على الحرب بهمة ونشاط لا يمكن أن يكون لهما مصدر الاقتناعهما الخاص بضرورات قادت خطأهما إلى ميادين القتال .

و الراجع أن الحقيقة- كما هي القاعدة . في أي شأن انساني- كانت مزيجاً بين متناقضات . بمعنى آخر، فقد كانت هناك أسباب موضوعية للصراع بين العراق وايران .

ومن ناحية ثانية فلم يكن هناك سر في أن أطرافاً معادية للجانبين وجدت في الحرب بينهما فائدة لها . وربما لم يكن " هنري كيسنجر " بعيداً عن الحقيقة كثيراً حين قال : " هذه أول حرب في التاريخ نتمنى ألا يخرج فيها منتصر، و انما أن يخرج الطرفان كلاهما مهزوم " .

ولقد جرت وقائع الحرب في طريق بدا محققاً لهذه النبوءة . فعندما كان مسار الحرب يعطي للعراق اليد العليا ، كانت المساعدات على نحو، أو آخر تجد طريقها إلى إيران- والعكس صحيح .

ولقد بدا الموقف الأمريكي في أوائل الحرب أقرب إلى العراق منه إلى ايران . وكان السبب في ذلك أن إيران حين قامت الحرب كانت لا تزال تحتجز ٥٨ رهينة من أعضاء السفارة الامريكية في طهران . ولم يفرج عن هؤلاء الرهائن إلا بعد ٤٤٤ يوماً من احتجازهم ، وقد حدث الافراج في آخر يوم من أيام رئاسة " جيمي كارتر " ، وقيل إن تأخير الافراج عنهم الى اللحظة الأخيرة من رئاسة " كارتر " جرى باتصالات بين معسكر منافسه " رونالد ريغان " وبين ايران تم فيها عقد صفقة يتأخر فيها الافراج عن الرهائن حتى يمر موعد انتخابات الرئاسة ويخسر " كارتر " وينجح " ريغان " ، كانت هذه الاتصالات قد تمت أساساً مع " ويليام كايسي " ، مدير الحملة الانتخابية لـ " ريغان " ، والذي عين فيما بعد مديراً لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية. وقيل أيضاً إن المرشح لمنصب نائب الرئيس مع " ريغان " ، وهو " جورج بوش " ، (الرئيس الحالي) لعب دوراً في هذه الاتصالات . واتضح فيما بعد أن تأخير الإفراج عن الرهائن كان

موضع صفقة يحدث فيها تأخير الإفراج عن الرهائن ، وفي مقابل ذلك يتعهد " ريجان " بإعطاء إيران مساعدات تحتاج إليها في المعركة مع العراق .

وكان هذا الموضوع ، لصلة " بوش " به ، قد أثير في الكونجرس، وجرت حوله تحقيقات ، ثم أزيح مؤقتاً من قائمة الأولويات ، ولو أنه مازال معلقاً يتجدد فيه الحديث بين وقت وآخر .  
ويلفت النظر أن الرئيس الأمريكي السابق " رونالد ريجان " ، قال عندما انفجرت قضية " إيران - كونترا " وظهر أن الولايات المتحدة كانت تشحن أسلحة عسكرية الى إيران في الوقت الذي كانت تحذر فيه غيرها من شحن السلاح إليها : " ان أسبابنا لتزويد إيران ببعض الاسلحة لم تكن نتيجة صفقة انتخابية ، وإنما كان لأسباب متعلقة بالسياسة العليا للدولة ( " Reason of State " ) ولم يزد على ذلك حرفاً !

وإذن فإنه ليس من باب اختلاق التهم أن يقال ان الولايات المتحدة لم تكن تريد دولة قومية نشيطة ، ولا دولة اسلامية فوارة في المنطقة ، ولقد كان يناسبها أن تقع الحرب بين الاثنتين ، وإذا لم تكن قد شاركت في التدبير لبعض ملابساتها - فقد شاركت بالتأكيد في استمرار معاركها حتى يبلغ النزيف أشده !

ان الرئيس " صدام حسين " المح بنفسه الى احتمالات " التدبير " ، مرتين في خطاب واحد بعث به الى الرئيس الايراني " على أكبر هاشمي رافسنجاني " يوم ١٢ ابريل ١٩٩٠ ، عندما قال في الصفحة الثانية من الخطاب ما نصه : " فمن بين الاحتمالات التي يحملها الموقف أن تسعى القوى التي كانت لها يد في الفتنة التي وقعت بين العراق وايران الى تجديد الحرب مرة أخرى بما يبعد السلام بين البلدين " ثم عاد في الصفحة الرابعة من نفس الرسالة ، وقال ما نصه : " إن هذه القوى الشريرة التي نأمل ان تخيب آمالها وتطيش سهامها بعون الله لا بد وأن تعمل على إعادة الصراع الدامي والمسلح بين ايران والعراق " . [ مجموعة الوثائق العراقية عن المراسلات التي دارت بين الرئيس " صدام حسين " والرئيس " هاشمي رافسنجاني " اثناء الاتصالات بينهما في الشهور الأولى من سنة ١٩٩٠ ]  
كانت الاشارات واضحة إلى " قوى كانت لها يد في الفتنة " ، ومن سوء الحظ أن تنبه الاطراف كان متأخراً .

ان المتتبع لحركة السياسة الأمريكية طوال الحرب العراقية - الايرانية كان في وسعه أن يلحظ على الفور أن هذه السياسة تسير في خط ملء بالمنعرجات . فقد كان هناك دور لكل طرف من أطراف الحرب تصله المساعدات الأمريكية من نوع أو آخر . ومنذ البداية - كما اتضح - كان الهوى الأمريكي في جانب العراق ، وكانت هناك أسباب عملية إلى جانب قضية احتجاز الرهائن في السفارة الأمريكية بطهران :

○ كانت هناك حقيقة أن إيران دولة بترولية، وأن بترولها استعمل لفترة من الفترات احتياطياً جاهزاً للبترول العربي في حالة ما إذا تعرض البترول العربي لحظر من نوع ما طبق سنة ١٩٧٣ - وربما كانت الولايات المتحدة تأمل أن يجيء بعد الحرب نظام يكون مستعداً كبديل للبترول العربي في الشرق الأوسط إذا ما استجد داع لمثل هذا البديل !

○ وكانت هناك حقيقة أن الولايات المتحدة تركت في إيران بعد الثورة مخزونات هائلة من السلاح قدمتها للشاه حينما عهدت إليه بدور رجل البوليس في المنطقة. وربما كان بين أماني السياسة الأمريكية أن يستنزف هذا المخزون من السلاح .

○ وكانت هناك حقيقة أخرى سياسية، وهي أن كلا من الولايات المتحدة واسرائيل كان تقديره أن دخول إيران في حرب على نطاق واسع سوف يجعل الثورة الإسلامية مضطرة للاعتماد على الجيش الإيراني النظامي . وكان للثنيين في الجيش النظامي أصدقاء كثيرين من عهد سبق . ويتصل بذلك أن قيام الجيش بدور رئيسي في حرب تدعو ضرورتها الى الاعتماد عليه سوف يجعله أقوى من الثورة ، وبالتالي فإنه قد يصبح في يوم من الأيام قادرا على الاستيلاء على سلطة الدولة نفسها، خصوصا وأن " الخميني " وحده - هكذا بدا- هو محرك الثورة ، وهو رجل ناهز الثمانين من عمره ، واختفاؤه بالموت الطبيعي أمرا محتملا في أى يوم .

لم يكن هذا كله ، سواء بأطرافه أو بأغراضه، واضحا أمام العراق، ولكن العراق كان في حد ذاته طرفاً وكانت له أغراضه الذاتية . ففي عصر الشاه أرغم ارغاماً على قبول تنازلات لإيران في شط العرب . وتم ذلك اثناء اجتماع قمة دول " الأوبك " بالجزائر سنة ١٩٧٥ ، وكان العراق وقتها مشغولاً بتمرد في الشمال عطل نصف جيشه ، واستنفذ مخزونات ذخيرته حتى أنه لم يعد لدى العراق أكثر من ١٥ قذيفة من بعض أنواع قنابل المدفعية . وتصور العراق أنه بهذا الاتفاق مع الشاه يمنح نفسه فرصة سنوات يتوافر فيها على بناء قواته من جديد، إلى جانب التخطيط لبناء العراق نفسه، خصوصا وقد بدأت فوائض البترول تتدفق . ولكن الثورة الإيرانية فاجأت الجميع بنداؤها. وكان نداؤها قادراً على تحريك مواقع قديمة حتى في التركيبة الانسانية للعراق . فالنداء الإيراني كان موجهاً بالدرجة الأولى للشيعة . والعراق نفسه هو الموطن الذي ولدت فيه عقائد الشيعة تاريخياً ثم إن العراق كان طوال القرون الأخيرة ساحة في الصراع بين الخلافة العثمانية السنية والدولة الإيرانية الشيعية . ثم تجيء حقيقة أن ٥٥% من العراقيين ينتمون إلى الشيعة مذهباً . وبالتالي فالأرض مهيأة ، ونداء الثورة الإيرانية قد يصبح مسموعاً، فإذا وصلت الاستجابة إلى مداها تفككت أوصال الدولة القومية في العراق .

وربما أن " آية الله الخميني " راوده كذلك أمل قيام انتفاضة شيعية في العراق تضع العتبات المقدسة في النجف وكربلاء تحت سيادة الدولة الإيرانية . وكان " الخميني " يعرف أهمية هذه العتبات المقدسة ليس لأنه إمام شيعي فحسب، وإنما أيضا باعتبار تجربته السياسية التي فرضت عليه أن يقضى ثلاثة عشر سنة لاجئاً في النجف وكربلاء بعيداً عن اضطهاد الشاه . وهكذا فإنه منذ الشهر الأول بعد الثورة الإيرانية كان التحرش بين البلدين قد ظهرت بوادره .

ومن المحتمل أن الذين سعوا لدى العراق ممن كانت لهم " يد في الفتنة " - على حد تعبير الرئيس " صدام حسين " - ركزوا دورهم في البداية على الخطر الإيراني الذي يهدد الأمة العربية في رأيهم ورأيه. وقدموا الشواهد على أن الحرب يمكن أن تكون سهلة ، فالنظام الإيراني في تقديرهم بعد أقل من ثلاث سنوات من الثورة غرق في تناقضات الداخل السياسية، و الاقتصادية، و المذهبية، و العرقية - وبالتالي فهي دفعة واحدة ويسقط ، ويقوم بدلا منه نظام مسالم وموال .

وهناك شواهد تشير إلى أن السعودية كانت تملك معلومات عما يجري داخل ايران تصل إليها بواسطة طائرات " الأواكس " الأمريكية . وحتى عندما تمكنت السعودية من شراء طائرات " الأواكس " ، لنفسها سنة ١٩٨٣ ، فإن عقد شراء هذه الطائرات كان ينص على تشغيلها بواسطة

خبراء أمريكيين لمدة عشر سنوات ، ويكون هؤلاء الخبراء هم المسؤولين عن إعداد وتقديم المعلومات إلى السلطات السعودية المختصة.

وتوحي كل الشواهد بأن السعودية قامت بتمرير ما لديها من معلومات ، ربما بقدر من حسن النية ، تجاه العراق ، فقد كان المحور السياسي الرئيسي في السياسة العربية وقتها هو محور " فهد- صدام " . وقد اشتكى الرئيس " السادات " في خطاب علني ألقاه في شهر مايو ١٩٨٠ من فاعلية هذا المحور ، وروى أنه في الوقت الذي تحجب فيه المساعدات عن مصر ، أو تعطى لها " بالقطارة " - على حد تعبيره- فإن الرئيس " صدام حسين " حصل على أربعة بلايين دولار بمكالمة تليفونية واحدة مع الملك " فهد " .

٢

كان الرئيس الأمريكي " جيمي كارتر " يدرك بعمق مدى تأثير سقوط الشاه وضياع ايران من النفوذ الأمريكي - على مصالح الولايات المتحدة الهائلة في منطقة الخليج . وقد راح كثير من المعلقين و المحللين السياسيين في الولايات المتحدة يقارنون بين سقوط الصين في يد الشيوعيين سنة ١٩٤٨ ، وبين سقوط إيران في يد الثورة الاسلامية المعادية للولايات المتحدة سنة ١٩٧٨ . وكانت معظم التقديرات تذهب إلى أن الهزيمة السياسية الأمريكية بسقوط الشاه - أفدح وأخطر بالنسبة للولايات المتحدة من هزيمة فيتنام ذاتها . ذلك أن هزيمة فيتنام كانت تمس الهيبة السياسية الأمريكية في اسيا ، إلى جانب بعض الاعتبارات الأمنية للولايات المتحدة بالنسبة لمنطقة جنوب شرق آسيا . ولقد أمكن للولايات المتحدة بعد انسحابها من فيتنام أن تتحمل - مهما كانت درجة الهوان- مرارة ما تأثرت به الهيبة السياسية . كذلك تمكنت من تعويض جزء من الخسارة الأمنية. بالنسبة للمنطقة بتركيز استراتيجيتها الدفاعية على الجزر الآسيوية البعيدة عن شواطئ القارة ، مثل الفلبين وتايوان واليابان . ثم يتبقى أن فيتنام لم يكن فيها بترول ، ولا كانت فيها مصالح اقتصادية تساويه أو تدانيه في الأهمية .

أما بالنسبة لإيران ، فقد كانت خسارتها في قلب المصالح الأمريكية، وأولها البترول ، كما أنها كانت في قلب كل تصورات الأمن الأمريكية المتصلة بالشرق الأوسط ، ولم تكن هناك جزر قرب الشاطئ القاري تساعد على تحقيق الأمن في غياب القاعدة الايرانية . ولقد كانت للولايات المتحدة قواعد في المنطقة، لكن هذه القواعد كانت نائمة بحساسيات أصحابها ، ثم جاءت تأثيرات الثورة الايرانية واصبحت هذه القواعد محكومة بغياب أو غيبوبة كاملة .

وكان " جيمي كارتر " يبحث جاهدا عن وسيلة. وقرر المجيء بنفسه إلى المنطقة في مارس ١٩٧٩ ، أي بعد شهرين من وصول الشاه لاجئا إلى مصر تاركا بلاده بما فيها مصالح الولايات المتحدة للثورة الاسلامية. كان الهدف المعلن لزيارة " جيمي كارتر " هو حل بعض المسائل المتعلقة بين مصر وإسرائيل، والتي عاقت حتى ذلك الوقت توقيع اتفاق السلام بينهما . ومع أن " كارتر " جاء إلى القاهرة وذهب إلى القدس ، ثم عاد مرة ثانية إلى القاهرة ، فإن أحداث إيران كانت تلح عليه أكثر من اتفاقية السلام المنتظرة بين مصر وإسرائيل .

كان مقررا أن تبدأ زيارة " كارتر " بالقاهرة يوم ٨ مارس ١٩٧٩ ، و لكن مستشاره للأمن القومي " زبجنيو برجينسكي " سبقه إلى القاهرة يوم ٥ مارس ١٩٧٩ . وفي نفس يوم وصوله اجتمع " برجينسكي " في بيت السفير الأمريكي بمجموعة من خبراء الأمن المقيمين والعاملين بالمنطقة، سواء في مجال المخابرات، أو في المجال العسكري . وفي اليوم التالي كان " برجينسكي " على موعد مع الرئيس " السادات " ، وكان موضوع ايران هو الذي استغرق

معظم الوقت ، وعاد " برجيسكى " فتقابل مع الرئيس " السادات " في اليوم التالي ٧ مارس . ثم وصل الرئيس " كارتر " إلى القاهرة يوم ٨ مارس ، وعقدت بين الرئيسين جلسة مباحثات رسمية عن المشاكل المتعلقة في مشروع معاهدة الصلح بين مصر وإسرائيل . ويوم ٩ مارس توجه " كارتر " ، و " السادات " إلى الاسكندرية ، وفي استراحة المعمورة عقدا جلسة مغلقة كانت مخصصة بالكامل لإيران . والمفارقة الغربية في الموقف أن إيران في عهد الشاه كانت تقوم بدور رجل البوليس الأمريكى ، يضبط بنفسه التفاعلات ويتحرك مباشرة عندما تستدعى الضرورة . والآن أصبح رجل البوليس نفسه هو المشكلة .

وكانت للمشكلة جوانب متعددة بينها أن إيران الشاه كانت هي التي تقوم بالدور الرئيسي في النشاط الخفى في المنطقة أو حولها . كان هذا النشاط الخفى متمثلاً في تعاون أجهزة مخابرات عدة دول في المنطقة، وهو التعاون الذى أطلق عليه الأسم الرمزي " نادي السفارى " [ رجاء مراجعة كتاب " مدافع آية الله " لمحمد حسنين هيكل عن الثورة الاسلامية ] إشارة إلى حجم النشاط الذى كانت تقوم به المجموعة في القارة الافريقية . وكان الجنرال " نعمة الله ناصرى " رئيس المخابرات الإيرانية " السافاك " هو الذي يتولى التنسيق مع قوى دولية، وإقليمية أخرى ليست داخلية في مجموعة " نادي السفارى " . وبوقوع إيران تحت سيطرة الثورة الاسلامية ، فإن أدوات النشاط في المنطقة فقدت عنصرها المحرك .

وهكذا كان لابد لاستعادة إيران من تفكير جديد يستغل ويستعمل كل الفرص التي يمكن اقتناصها .

ولم يكن " كارتر " ، يريد أن يعتمد على الوسائل غير المباشرة وحدها ، فهذه الوسائل ليست مضمونة بالكامل ، كما أنها ليست تحت السيطرة الدائمة للولايات المتحدة . وبدأ التفكير في واشنطن يركز على ضرورة ايجاد نظرية أمن أمريكية صراحة بالنسبة لمنطقة الخليج ، وبدأ التفكير في مبدأ " كارتر " ، الذى انطوى على شقين : شق سياسى تمثل في إعلان المبدأ الذى تمت صياغته واعلنه الرئيس " كارتر " رسمياً في خطابه عن حالة الاتحاد أمام الكونغرس ( ٢٣ يناير ١٩٨٠ ) بالنص التالي :

" إن أي محاولة من جانب أى قوى للحصول على مركز مسيطر في منطقة الخليج سوف تعتبر في نظر الولايات المتحدة الأمريكية كهجوم على المصالح الحيوية بالنسبة لها ، وسوف يتم رده بكل الوسائل بما فيها القوة العسكرية . "

وعرف هذا الاعلان بعدها بـ " مبدأ كارتر " .

وكان الشق الثانى في نظرية الأمن الأمريكية في منطقة الخليج تكلمة عسكرية للإعلان السياسى . وقد تمثلت فيما سمي بـ " قوة الانتشار السريع " .

في ذلك الوقت كانت . التوترات تتزايد يوماً بعد يوم على الحدود العراقية- الإيرانية، وتحول التلميح إلى تصريح، ثم تحولت التصريحات إلى حملات إعلامية متبادلة. ثم تحولت الحملات الإعلامية إلى تحريض علنى على الثورة ، وكان التحريض موجها بالذات الى الشيعة في

العراق ، وكان حزب "الدعوة " الموالي لإيران، والذي حظر رسمياً في العراق قد نقل نشاطه إلى الخفاء تحت الأرض، ووقعت محاولات اغتيال على الجانبين . فقد قتل " آية الله الحكيم " زعيم حزب " الدعوة " ، وجرت محاولة لاغتيال السيد " طارق عزيز " وزير الإعلام العراقي وقتها . ثم بدأت غارات الحدود. كان الموقف قد أصبح شحنة من الديناميت بين البلدين ، ولم تكن تنقصه غير الشرارة التي تشعل الفتيل . وتقطعت الجسور أمام أى احتمالات لقاء ، فقد كان الخلاف هوة واسعة بين الطرفين : كان الرئيس " صدام حسين " يرى أن ما وقع في إيران ليس ثورة ، وإنما هو انفجار غير منظم ولا عاقل ومن ناحية أخرى كان " آية الله الخميني " ، لا يؤمن بفكرة الدولة القومية من أساسها ، ويعتبر أن الدين هو الدولة ، وأن " الأمة الاسلامية " ، كلها دولة واحدة .

كان الجو مشحوناً بالتوتر ، وربما كانت " يد الفتنة " تلعب دورها في الخفاء أيضاً .

ومع بداية شهر سبتمبر ١٩٨٠ كان بادياً أن الحدود بين العراق وإيران على وشك أن تنفجر ، فقد بدأ دوي المدافع يسمع على الناحيتين في مبارزات بالقنابل بدل المبارزات بالدعاية أو بالرصاص . ويوم ٢١ سبتمبر كان السيد " طارق عزيز " على وشك أن يستقل طائرة تذهب به الى موسكو في مهمة لإطلاع القادة السوفيت على خطورة الموقف بين بغداد وطهران . واتصل به الرئيس " صدام حسين " وهو يتأهب للذهاب إلى المطار ليخطر به بأن طريق رحلته لابد أن يتغير لأن الأجواء الإيرانية التي كان مفروضاً أن يعبرها في طريقه لموسكو قد أغلقت بقرار مفاجيء اتخذ في طهران ، وبالتالي فإن عليه أن يطلب إذنا جديدا لطائرته للمرور في أجواء تركيا .

واجتمع مجلس قيادة الثورة في بغداد وبحث- طبقاً لما ترويهِ المصادر العراقية - في احتمالات تردى الموقف . لقد أوحى الغارات المتكررة على مراكز الحدود العراقية ، إلى جانب اغلاق الأجواء الإيرانية يوم ٢١ سبتمبر - بأن إيران قد تكون مقبلة على عمل أكبر من مجرد غارات على الحدود . وكان التفكير العراقي " إنهم لا يستطيعون تحمل مخاطر هجوم إيراني مفاجيء بسبب " محدودية " ، العمق العراقي ، فإيران ليس أمامها إلا ١٢٠ كيلومترا وتصل إلى بغداد إذا أرادت ، وأما في حالة العراق فلا بد أن يقطع ٦٠٠ كيلومتر لكي يصل إلى طهران . " وقد توصل مجلس قيادة الثورة العراقي الى قرار يأخذ المبادأة و الإستعداد للهجوم . وصباح ٢٣ سبتمبر ١٩٨٠ قامت ١٥٤ طائرة عراقية بالضربة الجوية الأولى ، وتبعتها ١٠٠ طائرة للضربة الجوية الثانية ، ثم لحق بالضربات الجوية هجوم برى على جبهتين : جنوباً في اتجاه عبادان ، و على الجبهة الوسطى في اتجاه قصر شيرين .

وكانت صحف الغرب، بما فيها صحف لندن ونيويورك وواشنطن وحتى باريس ، تخصص صفحاتها الأولى ومكان الصدارة من صورها للجيش العراقي المنتصر ، وتكرر "نعت" البطل العربي، مرات كثيرة في وصف الرئيس " صدام حسين " . ولم تمض غير بضعة أسابيع حتى كان الجيش العراقي قد تمكن من احتلال مقاطعة " خوزستان " بكاملها ، وكان بادياً أن الإيرانيين أخذوا بالمفاجأة، ولم يكن جيشهم مستعداً للحرب، وتطوعت اعداد كبيرة من الإيرانيين للقتال بأساليب الحرب الشعبية، وكان القتال تطبيقاً لنظرية " الخميني " عن ان " الشهيد - وليس البطل - هو روح التاريخ " .

كانت المدرعات العراقية في تلك الفترة من الحرب تكتسح ميادين ، وكانت جحافل الشباب الإيراني المتطوع للقتال قد ربطوا حول جباههم الأشرطة الحمراء التي تشير لانتمائهم لجيش " منتظري الشهادة " ،- تكراراً مأساوياً لمشاهد شهيرة في تاريخ الشيعة .

وبعد شهور قليلة من بدء القتال (مارس ١٩٨١) سقطت داخل الأراضي السوفيتية قرب الحدود مع تركيا طائرة نقل- حادت عن طريقها فدخلت المجال الجوي السوفيتي ، وسقطت دون أن يتضح بصفة قاطعة ما إذا كان سقوطها نتيجة لحادثة ، او نتيجة لصاروخ أطلق عليها عندما دخلت المجال الجوي السوفيتي . وكانت المفاجأة أن الطائرة التي سقطت او أسقطت كانت معبأة على الآخر بشحنة من السلاح الاسرائيلي " وكانت وجهتها إيران . وحاول السوفيت أن يحصروا الموضوع في نطاق ضيق ، ولكن القصة تسربت الى الأطراف بما فيها العراق . وتكفل بعض العرب بنقلها إلى " آية الله الخميني " عتأباً ، وكان تعبيره عن ضيقه شديداً فأمر بإجراء تحقيق تبين منه أن عدداً من الضباط السابقين في الجيش الشاهاني الايراني تحولوا الى تجارة السلاح ، وبحكم صلاتهم السابقة بنظرء لهم في إسرائيل ، فقد سهل عليهم شراء السلاح من هناك خصوصاً وان المصادر الأخرى كانت مراقبة ، ثم ان الضغوط كانت شديدة من طهران التي كانت تلح في طلب السلاح ، وتبدى الاستعداد لدفع أي ثمن في سبيل الحصول عليه.

ولم يهدأ غضب " الخميني " وإنما انتهى بعزل الجنرال " عمر فاخوري " وزير الدفاع الايراني وقتها - رغم ان شواهد كثيرة كانت تبرئه من التواطؤ في شراء السلاح من اسرائيل . ومع تقلبات السياسة والحرب ظهر ان القضية كانت اكبر من مجرد صفقة قام بها ضباط ايرانيون سابقون في الخفاء مع اسرائيل ، وادت الى غضب " آية الله " العجوز ، والى عزل وزير الدفاع .

ظهر ان هناك مصالح دولية كبرى تؤثر في مسار الحرب من وراء الستار ، وتقود تطوراتها إلى قصد يتعدى إرادات الاطراف المتقاتلة في الميدان ، ويتخطى وسائلها في السيطرة عليه . وانكشفت لمحة من الابعاد الحقيقية لحركة هذه المصالح الدولية الكبرى عندما أزيح الستار عن جانب منها بانكشاف فضيحة " ايران - كونترا " التي أظهرت وقائعها أن الرئيس الأمريكي دخل في صفقات سلاح مع ايران من وراء ظهر الكونجرس و ضد قرار رسمي منه بفرض حظر على بيع السلاح لإيران بسبب احتجازها للرهائن ، ودورها فيما يسميه الكونجرس بـ " الارهاب الدولي " !

----- ٣ -----

لقد انكشفت هذه الفضيحة سنة ١٩٨٦ وأخرج الرئيس الأمريكي وقتها " دونالد ريجان " ، واضطر إلى تشكيل لجنة تحقيق رئاسية خاصة عهد برئاستها الى السناتور " جون تاور " ، واشترك في عضويتها، وفي التوقيع مع " تاور " على تقريرها النهائي الذي قدم للرئيس يوم ٢٦ فبراير ١٩٨٧- كل من السناتور " ادموند ماسكي " المرشح السابق للرئاسة، و" برنت سكوكروفت " .

لقد احتوى تقرير هذه اللجنة الرئاسية الخاصة- والذي يزيد من أهميته أن أحد أعضائها، وهو " برنت سكوكروفت " يوصف بأنه المهندس الحقيقي لحرب الخليج بوصفه مستشار الأمن القومي الحالي مع الرئيس " جورج بوش " - على حقائق بالغة الأهمية تتوالى ابتداء من الصفحة الثالثة من الجزء الثالث من تقرير اللجنة الذي تصل صفحاته الى قرابة مائتين وخمسين صفحة.

يروى التقرير أنه في سنة ١٩٨٣ عقد مجلس الأمن القومي بالبيت الأبيض عدة اجتماعات برئاسة " روبرت ماكفرلين " مستشار الأمن القومي للرئيس " ريجان " - لبحث السياسة الأمريكية تجاه إيران. وكانت هناك خشية من أن هذا البلد الهام يمكن ان يضيع نهائياً بالنسبة للولايات المتحدة. وكان أهم عوامل القلق المستجد على الأحوال في إيران هو مسار الحرب مع العراق ، وهو في غير صالح إيران ، ثم الإحساس بان صحة " الخميني " ، تتدهور، وأن صراعا داخليا على السلطة يمكن أن ينشأ في إيران ويقودها لحالة من الفوضى تنتهي بإطلاق يد العراق في منطقة الخليج. وخلصت الدراسة الى أن الولايات المتحدة في الأوقات الراهنة لا تملك خطة سياسية كاملة للتصرف حيال التطورات في إيران ، وكذلك فإنها لا تحتفظ بصلات لها قيمة مع أية عناصر مؤثرة داخل إيران يمكن أن تساعد على تنفيذ هذه السياسة.

ثم عرضت على لجنة مجلس الأمن القومي مذكرة كتبها أحد خبراءه، وهو " جراهام فولير " مسئول المجلس عن شؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا ، وجاء فيها أن الصراع الداخلي في إيران يمكن أن ينفجر حتى في حياة " الخميني "، وأن الاتحاد السوفيتي ، وليس فقط العراق ، قد يستفيد من مثل هذا الانفجار.

وفي ١١ يونيو ١٩٨٥ كانت الدراسات في مجلس الأمن القومي الأمريكي قد توصلت إلى نتيجة مؤداها أن ترك إيران تحصل على احتياجاتها من السلاح بطريقة عشوائية يجب أن يتغير .

وظهرت في توصيات اللجنة الخاصة فقرة لافتة للنظر تقول : " ان الولايات المتحدة يتعين عليها أن تشجع حلفاءها الغربيين وأصدقاءها على مساعدة إيران في الحصول على طلباتها واحتياجاتها، بما في ذلك المعدات الحربية التي تحتاج إليها . "

ثم يشير تقرير لجنة " تاور " إلى أن إسرائيل ظهرت في الأفق بعلاقات ومصالح خاصة مع إيران . ويستطرد ليقول في فقرة منه بالنص : " إن إسرائيل لها مصالح و علاقات طويلة المدى مع إيران ، كما أن هذه العلاقات تهم أيضا صناعة السلاح الاسرائيلي . فبيع السلاح الى إيران يمكن أن يحقق الهدفين في نفس الوقت : تقوية إيران في حربها ضد العراق وهو عدو قديم لاسرائيل ، كما انه يساعد صناعة السلاح في إسرائيل . [ يقدر الكولونيل " أوليفر نورث " - من مساعدي مستشار الأمن القومي في البيت الأبيض ، وهو المسئول الأول في ترتيب التعاون العسكري بين اسرائيل وايران - ان حجم مبيعات السلاح الاسرائيلي لإيران وصل إلى " عدة بلايين من الدولارات " . وقد ذكر ذلك في مذكراته التي نشرها اواخر سنة ١٩٩١ بعنوان " تحت النار " . ] ولما كان معظم السلاح الايراني سلاح جرى شراؤه من الولايات المتحدة ( في وقت الشاه ) فإن اسرائيل طلبت موافقة الولايات المتحدة لأسباب قانونية وعملية . ثم أن بعض العناصر في إسرائيل تريد بلا شك إشراك الولايات المتحدة في هذه السياسة لأسباب كثيرة متعلقة بها ، أهمها أن تباعد بين الولايات المتحدة والعالم العربي مما يحقق دور اسرائيل كشريك استراتيجي وحيد للولايات المتحدة الأمريكية . "

ثم يمضى التقرير فيشرح " أن عناصر في الحكومة الايرانية كانت في ذلك الوقت تبحث عن سلاح أمريكي وقطع غيار وذخائر له في أي مكان . وأن رئيس وزراء إسرائيل " شيمون بيريز " أخذ ذلك الموضوع تحت اهتمامه الشخصي مباشرة ، وكلف اثنين من مساعديه هما " أدولف سكوير " و " ياكوف نامرودي " بمتابعة هذا الأمر . ثم تولى " أميرام مير " وهو المستشار الخاص لـ " بيريز " مهمة إشراك رجل الاعمال العربي " عدنان خاشقجي " في هذا الأمر ليكون وسيطا وغطاء ملائماً ، وأن هذه المجموعة من الرجال كانوا يؤمنون بوجود مصلحة

أمريكية - إسرائيلية- إيرانية يلائمها فتح قناة اتصال مع إيران تشمل ضمن ما تشمل عمليات بيع أسلحة. "

ثم يشير التقرير إلى اجتماع جرى في مستشفى أجرى الرئيس " رونالد ريجان " فيه عملية جراحية لإزالة ورم سرطاني ، وذهب إليه " ما كفرلين " مستشاره للأمن القومي طالباً إذنه وعلى عجل لفتح خط اتصال مع إيران دون انتظار . وكان رد " ريجان " بالحرف :

(Yes , go ahead , open it up )

أي " نعم اذهب قدماً وافتحه " .

وبدأت صفقات السلاح تصل إلى إيران . والغريب أن مستشار الرئيس للأمن القومي ومعه أحد مساعديه وهو الكولونيل " أوليفر نورث " - ذهباً في زيارة سرية لإيران .

وكان الترتيب الذي جرى لإخفاء التفاصيل عن الكونجرس ، ولعدم طلب اعتمادات مالية بقوانين منه هو ان تقوم اسرائيل ببيع سلاح من انتاجها لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية لتقديمه لجماعات " الكونترا " المعارضة لحكومة نيكاراغوا ( وكان الكونجرس يوافق على مساعدتهم ) - ثم يحتسب البيع لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية بسعر أعلى ، ويذهب الفرق الى تمويل تصدير السلاح لإيران مضافاً إليه ما تدفعه إيران لشراء هذا السلاح .

ان هذا الترتيب لم يستطع أن يؤمن لإيران كميات كانت تحتاجها من السلاح ، فلم يزد ما وصل إيران عن طريقه على أكثر من ١٥٠٨ صواريخ " تاو " ، و ١٨ صاروخ " هوك " . ثم قامت إيران برد هذه الصواريخ لأنها لم تجدها مطابقة للمواصفات . لكن الأهم من ذلك كله أن أبواب السلاح بدأت تتفتح أمامها من كل مكان ، مع الإحساس بان الولايات المتحدة راغبة ومحبة .

وكانت اسواق بيع السلاح سراً في ذلك الوقت أشد ما تكون ازدهاراً .

كانت تلك فترة تفتحت أبواب الجنة فيها لتجار السلاح ، فقد كان شرر الحرب يتطاير فوق آفاق كثيرة في السنوات الأخيرة اليائسة من الحرب الباردة .

كانت هناك حروب القرن الإفريقي بين دول ودول ، وشعوب وشعوب ، وقبائل وقبائل . وبعوار حروب القرن الإفريقي، كانت هناك الحرب الأهلية في جنوب السودان، والحرب في تشاد التي زاد عليها أن قوى عظمى دخلت فيها بجنودها مباشرة .

وكانت هناك الحرب اللبنانية التي أباحت لنفسها أموال البنوك المنهوبة من بيروت بمئات الملايين ، والتي كانت في مقدور أطرافها شراء أى سلاح يرون صورة له في مجلة من المجلات .

وكانت هناك حروب أمريكا الوسطى : نيكاراغوا، و كوستاريكا، وسان سلفادور- فضلاً عن أن الأرجنتين كانت تحاول تعويض خسائرها في حرب الفوكلاند.

وكانت هناك حروب صغيرة كثيرة تغطى وجه آسيا ابتداء من حركات انفصالية فى الهند وباكستان ، إلى امبراطوريات لجنرالات المخدرات فى منطقة المثلث الذهبى على الحدود بين تايلاند وبورما. وكانت تجارة المخدرات قد دخلت فى حلف غير مقدس مع تجارة السلاح من هذا المثلث الذهبى إلى سهل البقاع فى لبنان مارا بأفغانستان مستعملا نفس طريق التجارة القديم الذى أطلق عليه وصف " طريق الحرير " والذى أصبح اسمه " طريق الحشيش " .

و كانت أفغانستان قصة وحدها فى تجارة السلاح . فقد كان " المجاهدون " الأفغان فى حاجة للكثير منه، وأنشئ صندوق خاص مشترك فى سويسرا مولته المخابرات السعودية بالاشتراك مع المخابرات المركزية الأمريكية. وكانت ميزانية هذا الصندوق تتكون من ٢٥٠ مليون دولار (أودعت كحساب دوار، أى حساب تزيد ودائعه بمقدار ما يصرف منه باستمرار ليظل رصيده كاملا وجاهزا للمطالب والطوارئ . وكان بعض هذه المطالب والطوارئ غريباً ، فقد طلب " المجاهدون الأفغان " ذات مرة سنة ١٩٨٥ عشرة آلاف بغل ، و قد جرى شراؤها من قبرص (بعمليات وساطة فى القاهرة ) وتم شحنها عن طريق قناة السويس إلى كاراتشى فى باكستان ، ومنها بالبر إلى الحدود الأفغانية. وكانت البغال قد أصبحت أفضل المركبات فى الجبال الوعرة لأفغانستان) .

وبدأ اتجاه الريح يتغير فى المعارك بين العراق وإيران . وبعد أن كانت اليد الطولى فى الحرب للعراق - أصبحت الريح مواتية لإيران التى بدأت تأخذ جانب الهجوم . كان الحصول على السلاح قد أصبح متاحاً لطهران ، وكانت المقاومة الإيرانية تشتد كلما تقدم الجيش العراقى فى العمق الإيرانى ، كما ان خطوط المواصلات العراقية كانت قد طالت ، وتكاليف الحرب زادت . وراح العراق يعبئ موارده . وينظم امكانياته الصناعية والعسكرية . ويشتد فى طلب المساعدة المالية من عرب الخليج الذين كانوا يخشون الخطر الإيرانى ، ويقفون من نداءته للكتل الشيوعية فى بلادهم .

وكان العراق منذ وقت مبكر قد بدأ يشتري ذخائر من مصر صنعت فيها لملاءمة الأسلحة السوفيتية التى كان الجيش المصرى يستخدمها حتى وقت قريب وكان الرئيس " السادات " هو الذى أصدر أمرا بالاستجابة لأول طلب عراقى قدم لمصر عن طريق سلطنة عمان مبكرا سنة ١٩٨١ . ولم تمض إلا شهور قليلة حتى كانت معظم خطوط الانتاج فى مصانع الذخيرة المصرية تعمل للجيش العراقى . واستمر الحال على ذلك سنوات .

وبعد تصدير الذخائر جاء الدور على تصدير المعدات وبالذات المدفعية [ لسنوات طويلة كان كل انتاج مصر من ذخائر المدفعية عيار ١٢٢ ملليمترأ يباع للعراق . ] ، فقد كان لدى مصر كثير من السلاح السوفيتى فى الوقت الذى كانت تتجة فيه لشراء السلاح الأمريكى ، وأصبح المنطق السائد وقتها هو أن تبيع مصر من مخزون سلاحها الروسى كل ما تستطيع بيعه للعراق ، وتشتري بثمنه سلاحا تريده من الولايات المتحدة . ولسنوات متصلة بلغ متوسط مبيعات مصر من الأسلحة السوفيتية للعراق ما حجه ألف مليون دولار سنويا.. وكانت الجهات المعنية فى مصر سعيدة بهذا الترتيب لأنها تتخلص من معدات لا تريدها، وكان جهاز التسليح فى العراق سعيدا لأنه يحصل على معدات يريدها ، وإن اشتكى فى بعض المرات من أن أسعار السلاح الذى تبيعه مصر كانت عالية . وفى بعض الأحيان كانت الشكوى أن سعر بعض أنواع المدفعية وصل إلى ضعف الثمن الذى دفعه العراق لشرائها من يوجوسلافيا.

لكن احتياجات العراق من السلاح كانت تتزايد خصوصا بعد الهجوم الإيراني المفاجيء الذي نجح في احتلال شبه جزيرة " الفاو " التي تطل مباشرة على جزر " بوبيان " و " وربة " التابعة للكويت . وكان الخليج كله في هذه اللحظة على استعداد لأن يعطي العراق كل ما يطلبه ، وبالفعل فإن العراق حصل من دول الخليج في هذه الفترة وحدها على ما يقرب من ١٢ بليون دولار . ولم يعد ما تصدره مصر من السلاح الذي لم تحتاجه كافيا . ولم يكن العراق يستطيع أن ينزل بنفسه إلى أسواق السلاح مشترياً ، وبدأ إعداد ترتيبات تنشأ بمقتضاها واجهات عربية تشارك فيها عناصر مصرية، ويكون دورها شراء السلاح للعراق من أوروبا الغربية وغيرها . وكانت الصعوبة الوحيدة في هذه العملية أن كل بائع للسلاح في العالم لابد لكى يحصل على الإذن بالتصدير من حكومة بلاده ( وهي بلد المنشأ ) أن يقدم " شهادة مشتر نهائي " لهذا السلاح لا يكون خاضعا لأى حظر من أي نوع ، وهي شهادة تسمى " End User Certificate " وكان صدور مثل هذه الشهادات عن أي بلد عربي من الداخلين في العملية يمكن أن يجرح الشركات البائعة. وجرت اتصالات مع الجنرال " موبوتو " رئيس زائير الذي كان مستعدا لإصدار أى عدد من الشهادات المطلوبة مقابل أن يدفع الذين يطلبونها . وهكذا أمكن تصدير أسلحة كثيرة من أماكن عديدة تصاحبها شهادات تشير إلى أن وجهتها النهائية هي زائير. ولكن هذه الشحنات كانت تنقل الى بواخر أخرى في مكان ما من البحر الأبيض ، وتجد طريقها على نحو أو آخر إلى العراق .

ثم اتسع المجال بعد ذلك بشدة لأن العراق بدأ يدخل من أوسع الأبواب إلى مجال تصنيع السلاح.

----- ٤ -----

كان تصنيع السلاح في العالم العربي قد بدأ يفرض نفسه على الاهتمام بعد حرب ١٩٤٨ . وفي العصر الملكي أنشئت في مصر أول مصانع للذخيرة في العالم العربي . وبعد ثورة يوليو ١٩٥٢ حدثت طفرة كبيرة في مجال إنتاج السلاح . ثم حدثت نقلة نوعية رئيسية بعد حرب ١٩٥٦ ، حين خرجت إسرائيل من معركة السويس دون أن تحقق أيأ من أهدافها ، وأحسست ان بريطانيا وفرنسا- شركاؤها في هذه المعركة- تخلوا عنها في ساعة الشدة ، وأن عليها إذا ما أرادت تحقيق أهدافها أن تعتمد بالدرجة الأولى على نفسها وعلى الصهيونية الدولية .

و بدأت إسرائيل برنامجا ضخما لتصنيع الأسلحة ، من الطائرات والصواريخ إلى الاسلحة النووية والكيمياوية وحتى البيولوجية . واتخذت مصر قرارا استراتيجيا سنة ١٩٥٧ بالألا تتخلف في هذه المجالات كلها ، وإنما عليها أن تدخل السباق وتختار من مجالاته ما يمكنها من تحقيق نوع من التوازن في وسائل العمل العسكرى المحتمل في المنطقة.

ودخلت مصر برنامجا لإنتاج الطائرات ، ومنها " القاهرة ١٠٠ " و " القاهرة ٢٠٠ " و " القاهرة ٣٠٠ " ، وكان المشروع مشتركا مع الهند ، وشارك في التخطيط له وتنفيذه عدد من الخبراء الألمان . وحدث نفس الشيء تماما في مجال الصواريخ ، فتم إنتاج طراز " القاهر " و " الظافر " ثم ظهر الصاروخ من طراز " الرائد " وكان صاروخاً من مرحلتين يصل مداه إلى أكثر من مائتى كيلومتر .

وفى نفس الوقت راحت مصر تحاول في المجال النووى . وفى أوائل السبعينات توقفت هذه المحاولات جميعا لأسباب متعددة . ولكن بعض العلماء والخبراء الذين ارتبطت أعمالهم وأمالهم

بهذه المشروعات ، راحوا يبحثون حولهم في العالم العربي عن فرصة تمكنهم من مواصلة ما بدأوه. وكان العراق الذي بدأ بالفعل عملية دخول صناعة الاسلحة بكل أنواعها، هو الذي أعطاهم الفرصة. ولم يشعر هؤلاء وهم يتوجهون بعلمهم وخبراتهم الى بغداد أنهم مرتزقة ، وإنما كان شعورهم أن خدماتهم مازالت في إطارها القومي لم تبتعد عنه، وكان بين هؤلاء عالم الذرة المصري الدكتور " يحيى المشد " الذي اغتالته المخابرات الإسرائيلية (الموساد) بعد ذلك في فندق " ميريديان " في باريس . ولم تكف اسرائيل باغتيال الدكتور " المشد " ، وإنما مدت جهودها لنسف توربينات المفاعل " أوزيراك " النووي الذي كان العراق يبنيه . وتمت عملية النسف قبل شحن التوربينات من ميناء مارسيليا بيوم واحد . ثم انتهى الأمر بإسرائيل إلى ضرب المفاعل العراقي كله في يناير ١٩٨١ .

ولم يتوقف العراق بضرب مفاعله ، بل لعله يصح القول بان برنامجه النووي أعطى نفسه انطلاقة جديدة بالكامل في مواجهة التحدي ، واستطاع رئيسه الدكتور " جعفر ضياء جعفر " [من عائلة عراقية كبيرة ( كان والده أحد وزراء نوري السعيد ) وقد تخصص في العلوم النووية في الكلية الامبراطورية في لندن سنة ١٩٦٠ . ولم تكن شخصيته معروفة ، ولكن المخابرات المركزية الأمريكية والموساد قامت بجهد مكثف للكشف عنه ، وقد أذاعت اسمه وصورته ] . أن يحقق نجاحاً مشهوداً في عديد من المجالات التمهيدية لمشروع نووي يعتبر أكثر المشروعات النووية تقدماً في العالم العربي .

لقد بدأ الجهد العربي في مجال الأسلحة الكيماوية في مصر أيضاً - و ضمن نفس الخطة الاستراتيجية التي اتخذ بها قرار ملاحقة إسرائيل سنة ١٩٥٧ . وكان مجال الاسلحة الكيماوية من أصعب المجالات في ذلك الوقت، ذلك لأن الأبحاث العلمية بشأنها توقف نشرها منذ سنة ١٩١٤ . كان البحث العلمي في العالم متصلاً لكن النشر كان محظوراً . وكانت إسرائيل في وضع يمكنها من الوصول للمحظور، وهكذا كان على مصر أن تبدأ منذ البداية . وأسندت إدارة المشروع سنة ١٩٥٧ إلى خبير كيميائي من أبرز الخبراء المصريين [ يتحتم حتى هذه اللحظة وحفاظاً على أمنه الشخصي ، إبقاء اسمه سراً لا يذاع . ] ، وكان تقديره أن التمهيد الصحيح للمشروع يكمن في عنصرين : العنصر الأول هو عنصر إعداد العلماء والخبراء الذين يحملون مسؤولية المشروع . والعنصر الثاني هو إعداد مكتبة خاصة تتجمع فيها كل المواد العلمية المتاحة التي يمكن الحصول عليها . وفي سنة ١٩٦٠ كانت المرحلة التمهيدية قد انتهت ، وأصبحت المرحلة التنفيذية قابلة للتحقيق . ودارت في أوساط صنع القرار الاستراتيجي المصري مناقشة عميقة ومكتومة ، فالآن وقد أصبح التنفيذ ممكناً تعلقت بالقرار أسباب قانونية وأسباب أخلاقية . أما السبب القانوني فكان مرده إلى واقع ان انتاج الاسلحة الكيماوية واستعمالها محظور دولياً . وكان الرد على هذا السبب هو ان دول العالم الكبرى كلها ، بما فيها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا ، تنتج أسلحة كيماوية وتحفظ بمخزونات كبيرة منها . واما السبب الاخلاقي فقد تولى علماء المشروع الذين هبوا لمرحلته التنفيذية الرد عليه ، وكان رأيهم - وقد أيدهم فيه عدد من العسكريين - أن الغازات ليست أكثر فتكاً من الاسلحة التقليدية ، وفي حين انه ليست هناك وقاية ضد أسلحة النار التقليدية ( الرصاص والقنابل والصواريخ ) - فإن الاسلحة الكيماوية يمكن توقي خطرها عن طريق الاقنعة . ثم إن الاسلحة الكيماوية لا تؤثر على المعدات والمنشآت ، أو البنية الاساسية .

واخيراً أعطى " جمال عبد الناصر " موافقته على البدء بإنتاج الاسلحة الكيماوية ، وكان منطقه أنه ما دامت إسرائيل تنتج هذا النوع من الاسلحة ، فليس هناك سبيل غير ان تلحق بها مصر .

وكان القرار يتضمن إبقاء المشروع المصري سراً حتى على السوفيت رغم اقترابهم من مجمل مشروعات التسليح المصري . وعندما جاءت معركة سنة ١٩٦٧ كان المشروع المصري قد حقق تقدماً كبيراً في إنتاج نوعين من الأسلحة الكيماوية : نوع يعتمد على غاز الـ " خردل " " Mustard " ( وهو كاو ) ، ونوع آخر يعتمد على غاز الـ " فوسيجين " " Phosagen " (وتأثيره يتركز على الجهاز العصبي ) . ولم تستعمل الغازات في معركة ١٩٦٧ ، وغن بدا أن الحاجة قد تدعو إليها في المعركة القادمة لإزالة آثار العدوان . وبالفعل فإن الفترة الثانية من معركة ١٩٦٧ شهدت خطوات كبيرة في مجال الاسلحة الكيماوية ، فقد أمكن تطويع موادها لتستعمل بواسطة الصواريخ ، كذلك أمكن التوصل إلى غاز الـ " سارين " " Sarin " .

ثم تحقق بعد ذلك الوصول إلى غاز الـ " سارين الثنائي " أو " المزدوج " ( Binary Sarin ) وأثناء الاعداد للخطة " جرانيت - ١ " التي بدأ وضعها سنة ١٩٦٩ لعبور قناة السويس كانت احتمالات الخطة تشتمل على امكانية استخدام الاسلحة الكيماوية للتغلب على مقاومة النقاط الاسرائيلية على الشاطئ الشرقى للقناة . وكانت خطة العمل على الجبهة الشرقية، وسوريا مشاركة فيها، قد أخذت في اعتبارها احتمال الاحتياج إلى أسلحة كيماوية في المعركة من أجل مرتفعات الجولان . وفي ذلك الوقت ذهب مسئول المشروع إلى سوريا ، وقابل الرئيس " حافظ الأسد " وهو وقتها وزير الدفاع فى سوريا ، وبالفعل اشترى الجيش السورى ما قيمته ٦ ملايين دولار من أسلحة الحرب الكيماوية من المصانع المصرية .

وعندما وقعت معركة أكتوبر كان القرار السياسى هو تأجيل استعمال الاسلحة الكيماوية رغم أن أقتعة واقية وزعت على الوحدات العسكرية المصرية . و عندما وقعت الثغرة، وبدأ الاختراق الإسرائيلى المضاد إلى الشاطئ الغربى من قناة السويس ، كان رأى بعض عناصر القيادة أن الوقت قد حان لاستخدام الأسلحة الكيماوية . و عندما عرض الأمر على الرئيس " السادات " ، كان رأيه المسجل فر إشارات الحرب من كلمتين " لا تصعيد " - وكان قراره سليماً .

وضمن التحولات التى وقعت بعد ذلك فى الاستراتيجية المصرية، جاء ( ١٩٧٤ ) قرار بوقف أى نشاط فى مجال الاسلحة الكيماوية .

وأثناء احتدام المعارك على جبهات الحرب العراقية- الإيرانية بدأ العراقيون يلتفتون إلى الأسلحة الكيماوية، وكان ظنهم أنها تمثل الوسيلة الوحيدة لوقف تقدم الموجات البشرية الإيرانية . وقد بدأوا فى المراحل الأولى من الحرب فى شراء الغازات من ايطاليا والمانيا ، ثم تحول اهتمامهم إلى ضرورة إنتاجها . ومرة أخرى كان المشروع المصري على البال . وسنة ١٩٨٢ كان اللواء " نزار عبد الحميد " مدير الحرب الكيماوية فى العراق - فى زيارة لمصر هدفها محاولة جمع ما تبقى من المشروع المصرى لإعطائه حياة جديدة فى العراق . واعترض الرئيس " حسنى مبارك " على بيع المخزونات المتبقية من المشروع المصرى للعراق ، ولكن الحكومة المصرية لم يكن فى وسعها أن تعترض على اشتراك علماء مصريين فى المشروع العراقى .

ومرة أخرى لم يشعر العلماء المصريون الذين ذهبوا للمعاونة فى المشروع العراقى أنهم يبيعون خدماتهم ، وإنما أحسوا أنهم داخل نطاق ولائهم القومى لم يخرجوا عنه . وفى العراق ، وتحت ضغوط الحرب وبموارد كثيفة ، أمكن تحقيق قدر من التقدم كبير فى مجال الأسلحة

الكيميائية . وقد تمكن العراق بالفعل قبل أن تجيء حرب الخليج من تعبئة أكثر من ألف صاروخ متعددة الطرز من " سكود " الى " صقر " بغازات الـ " الخردل " والـ " سارين " .

وكانت تجربة أسلحة الحرب البيولوجية في مصر قضية أقصر عمرا بكثير . فقد بدأ الاهتمام بها في نفس الوقت مع الأسلحة الكيميائية . ورئى أن كل الأبحاث المتعلقة بها يجب أن تتم في عزلة كاملة عن التجمعات السكنية . وبالفعل خصصت لها جزيرة صغيرة في البحر الأحمر أمام رأس بناس . وشحن إلى هذه الجزيرة ، قطيع من القروذ جرى استيراده من الهند لإجراء التجارب عليه . وبدأت بالفعل تجارب لتربية ميكروبات يمكن تعبئتها في قنابل . ومع ذلك فإنه برغم النجاح الذى حققته المراحل الأولى في مجال الاسلحة البيولوجية ، فإن " جمال عبد الناصر " ، طلب إيقاف المشروع بالكامل لأن مخاطره كبيرة ، فالميكروبات لها حياة طبيعية في حد ذاتها، وقد تنتشر بالعدوى بغير وسيلة القنابل ، كما أن أية أسلحة يمكن متابعتها بالنظر، وأما الميكروبات فإن متابعة حركتها وتسربها قد يكون صعباً مهما أحكمت الرقابة . ومع ذلك فإن العراقيين في مرحلة من المراحل اهتموا بأسلحة الحرب البيولوجية ، ولكنهم على الأرجح توصلوا إلى نفس النتيجة التى توصل إليها المشروع المصري من قبل ، ولم يقوموا بتوسيع يذكر في مجالها .

ومع تزايد اتفاقيات الأسلحة التقليدية بين مصر والعراق في منتصف الثمانينات- وقعت نقطة انطلاق جديدة في مجال الصواريخ . فقد بدأت مصر والعراق والأرجنتين مشروع واحد لإنتاج الصواريخ عرف باسم " كوندور " . وكانت الفكرة الأساسية فيه أن الأرجنتين استطاعت أن تتحصل على قدر كاف من تكنولوجيا الصواريخ بسبب من لجأوا إليها من العلماء الألمان . وأن العراق الذى يبدي اهتماما كبيرا بهذا السلاح لديه الموارد المالية اللازمة . وأن مصر بخبرتها السابقة تستطيع أن تقوم بالتنظيم الضروري بين التكنولوجيا و الموارد . وبالفعل فإن هذا المشروع وجد طريقه للتنفيذ ، ولكن بداياته كانت متعثرة . فقد تكلفت الأعمال التحضيرية الإدارية مبالغ تصل إلى ٥٠٠ مليون دولار . كذلك فإن إسرائيل أحست مبكراً، وعلى الأرجح من مصادر أرجنتينية، أن هناك مشروعاً مشتركاً لإنتاج الصواريخ .. وبدأت " الموساد " حملة ضد بعض العلماء من جنسيات مختلفة الذين سعى إليهم المشروع المشترك ، أو سعوا هم إليه . وقد رافقت ذلك حملة ضد بعض الشركات الأوروبية (الألمانية بالذات) التى قامت بتوريد معدات هذا المشروع ، ووصلت الحملات إلى حد قتل الأفراد ونسف المنشآت- حتى في ألمانيا وسويسرا . وكانت إدارة المشروع تحاول أن تعمل في الخفاء ، وقد بدأت من مقر فى مونت كارلو ثم انتقلت لمقر فى النمسا . ثم وقع المشروع كله فى مأزق لم يستطع الخروج منه ، وذلك حينما استطاع أن يضم إليه عالما مصرياً يعمل فى الولايات المتحدة، ومقيماً فيها وحاصلاً على الجنسية الأمريكية. واستطاعت إدارة التحقيقات الفيدرالية الأمريكية ( F . B . I ) أن تسجل مكالمة تليفونية بين أحد الضباط المصريين العاملين فى المشروع ، وكان يتحدث من النمسا ، وبين هذا العالم المصرى فى كاليفورنيا- انكشف فيها أن هذا العالم كان مكلفاً بالحصول على كاربون فايبر " التى كانت تستعمل فى طلاء الطائرات والصواريخ لكى يجعلها تتغلب على الكشف الرادارى المبكر . وكانت هذه المادة من أهم أسرار صناعة السلاح العسكرية فى الولايات المتحدة ، إذ كانت تستعمل فى الطائرات من طراز " الشبح " ( Stealth ) . وبالتالي فإن حكومة الولايات المتحدة التى تمكنت من ضبط كمية من هذه المادة التى كان مقرراً تحميلها سرا على ظهر طائرة مصرية خاصة - قرت التصرف على أرفع مستوى ممكن . فلم

تكتف بضبط مادة الـ "كاربون فايبر" ، ولم تكتف بالقبض على العالم المصري ومحاكمته، وإنما وصل الأمر إلى حد أن قام الرئيس الأمريكي "جورج بوش" بإثارة الموضوع مع الرئيس "حسنى مبارك" . "في أول مرة اجتمعا فيها بعد تولي "بوش" لرئاسة الولايات المتحدة ، وكان اجتماعهما يوم ٣ ابريل ١٩٨٩ .

وتوقف مشروع "كوندور" . وكانت مضاعفات الأزمة الناشئة عنه بين الاسباب التي دعت إلى خروج المشير "عبد الحليم أبو غزالة" من منصب وزير الحربية .

ولم يكن العراق قد قصر اهتمامه في مجال الصواريخ على مشروع "كوندور" وحده ، وإنما كان توسعه في صناعة الصواريخ في داخل العراق كبيراً . وكان الجزء الأكبر منه مركزاً على تطوير صاروخ "سكود" الروسي الذي كان له دور كبير في انتهاء الحرب مع إيران .

و الحاصل أنه في المراحل الأخيرة من الحرب العراقية- الإيرانية كان العراق قد تمكن من أن يعطى نفسه تفوقاً ساحقاً في ميدان القتال . ولقد حارب الجيش العراقي خمس معارك رئيسية [تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية التابع لقيادة القوات الأمريكية المشتركة ، والصادر في ابريل سنة ١٩٩٠] في الفترة ما بين أبريل وأغسطس ١٩٨٨- لآح معها و كأن القيادة العراقية وضعت لنفسها جدول أعمال مرتب ومنظم مضت في تنفيذه خطوة بعد خطوة :

○ جرت المعركة الأولى ما بين ١٧ و ١٨ أبريل ، وفيها استطاع الجيش العراقي ان يستعيد شبه جزيرة الفاو .  
○ ثم لحقتها المعركة الثانية، وقد استمرت لمدة ثلاثة أسابيع، واستطاع الجيش العراقي فيها أن يستعيد كل الأراضي المحيطة بميناء البصرة .  
○ ثم دارت المعركة الثالثة ، وتم فيها استرداد حقول البترول في منطقة "مجنون" الواقعة وسط المستنقعات الجنوبية شمال البصرة .  
○ و أما المعركة الرابعة ، فقد استهدفت تطهير الطريق الرئيسي بين البصرة وبغداد وما حوله .  
○ ثم كانت المعركة الخامسة، وفيها استطاع الجيش العراقي التقدم إلى عمق ٦٠ كيلومتراً داخل الأراضي الإيرانية .

وفي ١٨ يوليو ١٩٨٨ جاء الاعلان الشهير لـ "آية الله الخميني" والذي قال فيه انه "يأمر القوات الايرانية بوقف اطلاق النار شاعراً أنه يتجرع كأساً من السم" .

والواقع أن ضرب طهران بصواريخ "سكود" - كان هو العامل الحاسم الذي جعل "آية الله الخميني" يتجرع كأس السم - على حد تعبيره . ذلك أن العراق الذي تحمل طويلاً ضربات الصواريخ الايرانية قد أصبح أخيراً في وضع يمكنه من الرد عليها بطريقة مكثفة ومركزة على طهران بقصد إحداث أكبر قدر ممكن من التأثير النفسي .

كان العراق قد حقق بالفعل تقدماً في مجال القدرة العسكرية الشاملة لا يمكن انكاره ، ولا بد أن يحسب حسابه . وكانت اسرائيل تتابع ما يحدث وتراقب عن كثب . وفي نفس الوقت فإن العراق بدأ بعدها يسعى إلى دور إقليمي أكبر تبنت ملامحه . ولكي يعبىء الرأي العام العربي لقبول هذا الدور، فإن بغداد بدأت تأخذ دوراً أكثر ظهوراً في أزمنة الشرق الأوسط ، خصوصاً مع معرفتها

بمدى الدعم الإسرائيلي لإيران من خلال فضيحة " إيران - كونترا " التي بدأت أسرارها تتكشف يوماً بعد يوم في تحقيقات الكونجرس .

وربما كانت أوضح إشاره الى التحول المستجد على أوضاع القوة في الشرق الاوسط هي فقرة جاءت في مقدمة التقرير العسكرى الصادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية التابع لهيئة أركان حرب القوات المسلحة الأمريكية، وجاء فيها بالحرف :

O ان التهديد الحقيقي كما يراه النظام البعثي في العراق هو إسرائيل . إن الاسرائيليين قد اهتموا لأبعد حد بالنصر العراقي الذي لم يكونوا يتوقعونه . مضافاً إلى ذلك أن نجاح بغداد في تطوير صواريخ بعيدة المدى يلاشي إلى حد ما الميزة الاسرائيلية في هذا النوع من الأسلحة . وليس هناك مجال للشك أن تل أبيب تحاول الاحتفاظ بالتفوق على العراق في مجال تطوير أسلحة أكثر فتكاً . بل وهناك أيضاً احتمال أن إسرائيل سوف تعمل على تعويق الجهود التكنولوجية للعراق ، وذلك بواسطة تدمير مواقع الصواريخ العراقية ومراكز الابحاث . وإن هوماً مفاجئاً تشنه اسرائيل على العراق سوف يكون مغامرة محفوفة بالخطر قد تؤدي إلى إشعال نار حرب واسعة تؤثر على مصالح الولايات المتحدة " .

ثم يمضى التقرير فيقول في نهاية مقدمته بالحرف :

" وفي المجال العسكرى فإنه يتبين على الولايات المتحدة أن تعيد تقدير سياستها في الشرق الأوسط . فهناك فيما نقدر احتمال انفجار كبير لا تستطيع الولايات المتحدة الا أن تتدخل فيه لضبط الاستقرار في المنطقة ، خصوصاً اذا انطوى احتمال هذا الانفجار على تهديد للمصالح البترولية للغرب . وعلينا أن نسأل أنفسنا ما إذا كنا مستعدين لهذا العمل . وفي تقديرنا أننا لسنا مستعدين . ان أساليب الحرب في الشرق الأوسط قد تغيرت بصورة حاسمة ، الأمر الذي يدعونا إذا كنا نريد أن نتصرف بكفاءة إلى إعادة تنظيم وتدريب وتسليح قواتنا " .

كان هذا التقرير الذى نشر فى أبريل ١٩٩٠، أى قبل أزمة الكويت بشهور قليلة - وكأنه محاولة فى قراءة الغيب . ومن المفارقات أن أحد واضعيه، وهو الكولونيل " دوجلاس جونسون " ، أصبح فيما بعد أحد المساعدين الرئيسيين للجنرال " شوارتزكوبف " وكان هو الذى كلف بشرح المعارك الدائرة على الجبهة للصحافة ولمحطات الإذاعة والتلفزيون .

كان السلاح يتكدس، وكان التوتر يزداد حدة، وكانت العصبية تنتاب جميع الأطراف فى منطقة هى بالطبيعة والتاريخ منطقة حقول ألغام دينية وعرقية ومذهبية واقتصادية وحضارية وسياسية. وكان العراق فى قلب هذه المنطقة.

ان نظرة واحدة على خريطة للشرق الأوسط توضح أن أرض العراق كانت برزخاً برياً وحيداً بين الشرق الأوسط ووراءه أوروبا عبر البحر الأبيض ، وبين آسيا حتى المحيط الهادى ، لقد كان العراق معبراً محفوفاً بالبحار، ما بين الخليج وبحر قزوين والبحر الأبيض، وفى وسطها جميعاً، يكاد العراق أن يكون بوابة برية وحيدة ... مفتوحة .

وكانت تلك هى المنطقة التي تصارعت فيها أولى امبراطوريات العالم القديم : المصرية، و الفارسية ، اليونانية ، والرومانية . وكانت هى المعبر إلى فارس والهند ،- وكانت هى ممر

الإسلام إلى آسيا ، ومهد الفتنة الكبرى ووقودها ، ومقر عز الخلافة وعاصمتها ، ومقصد التتار وطريقهم إلى الشام... هي باختصار أرض الإسكندر ، وبختنصر ، وكسرى ، والحجاج ، وخلفاء العباسيين الكبار والصغار ، والأرض التي سيطر فيها الجنود المرتزقة الترك على الخلافة... الخ .

ونقط العبور الجغرافية والتاريخية عادة مثيرة ، وعادة ملتقى تيارات وتناقضات ، وعادة مشكلة أمن داخلي وخارجي تتشابك مسبباته ، وأول ما يتداعى منه هو ضرورة وجود " قوة الدولة " ، وقبضتها القوية على كل شيء من الأرض الى الأمن !.

وربما كان الدكتور " غسان سلامة " ( أستاذ العلوم السياسية بجامعة السوربون ) قريباً من مناخ الحقيقة حين قال في مدخل كتابه عن " المجتمع والدولة في المشرق العربي " واصفاً منطقة الهلال الخصيب :

" إن رائحة الموت هي الرائحة التي تملأ أجواء هذه المنطقة ، والأعلام السوداء وصور الشهداء هي أول ما يطالع العين أينما توجهت " !

## الفصل السادس تجارة التهديد والحماية

" الولايات المتحدة لا تتعامل بالاسرار مهما ختمت الأوراق بعبارة " سرى جدا " بالحبر الأحمر " .  
[ مذكرة رسمية لوزارة الخارجية الكويتية- أبريل ١٩٨٧ ] .

----- ١ -----

علاقة الثروة بالقوة علاقة معقدة ، فالثروة في حد ذاتها لا تعنى القوة . لأن الثروة قد تنشأ دون أن تؤدي بالضرورة إلى إيجاد قوة ، فالقوة تركيب متعدد الجوانب : حجم من البشر وحجم من الموارد يتم التفاعل بينهما ، وتنهض عملية الإنتاج وتتصاعد آثارها بالتنمية ، ويترتب على ذلك بنیان اجتماعي كامل له قيمه وقواعده ومؤسساته وأدواته المعبرة عن قوته بالنفوذ أو بالسلاح أو بالهيبة الكامنة وراء النفوذ والسلاح .

لكن المشكلة تطراً حين يحدث الانفصال أو التباعد بين الثروة والقوة ، وتلك ظاهرة متكررة في التاريخ تتصل بصعود الإمبراطوريات وسقوطها . فاتحاد الموارد والبشر يمكن ان يصل بتفاعلاته إلى نشأة الامبراطوريات . والامبراطوريات تتمدد باتساع مصالحها وأحلامها ، ثم يجيء وقت تصبح فيه التكاليف أكبر من المزايا، وتبدأ عملية الانكماش . [ طور الاستاذ ، بول كنيدي ، استاذ التاريخ في جامعة " ييل " الامريكية نظرية كاملة عن " ارتفاع وسقوط القوى العظمى " ضمنها كتاباً تحت هذا العنوان نفسه - كان من أهم الكتب التي صدرت في حقبة الثمانينات ] .  
ويبدأ الانكماش عادة في الثروة بحكم التأثير المباشر لاستنزاف الموارد . وتظل القوة موجودة بحكم دواعي الاستمرار إلى زمان تتوقف مدته على العجز عن السيطرة على الاستنزاف ، أو ظهور امبراطورية منافسة أخرى . وتلك هي التجربة التي تتعرض لها الولايات المتحدة الآن ، ومن قبل تعرضت لها الامبراطورية البريطانية والامبراطورية الفرنسية ، وقبلهما إمبراطوريات أخرى في التاريخ .

إن الامبراطورية هي الصورة الأمثل لاتحاد الثروة والقوة . على أن هذا الاتحاد بين الاثنين يصعب أن يكون قابلاً للدوام إلى الأبد . وفي حالة الامبراطورية الأمريكية ، فهي بالقطع لم تسقط ، ولكنها على وجه اليقين ضعفت ، وأبسط دليل على ذلك هو قياس قوة إنتاجها إلى حجم الإنتاج العالمي: ففي مطلع الستينات كان الإنتاج الأمريكي يمثل ٣٤% من حجم الإنتاج العالمي، وفي مطلع التسعينات كان الإنتاج الأمريكي يمثل ١٩% من حجم الإنتاج العالمي . وهذا ما حدا بجريدة " نيويورك تيمس " إلى أن تنشر مقالا افتتاحياً مثيراً توضع له عنوانا يقول : " لا تزال الأولى- ولكن!"

ولعل الجنرال " شارل ديغول " الرئيس الفرنسي الأشهر في التاريخ الحديث – كان نافذ البصيرة حين قال : " ان الولايات المتحدة الأمريكية تريد أن تصل بالاتحاد السوفيتي الى الخراب والإفلاس عن طريق سباق في التسلح لا نهاية له.

وقد تنجح في تحقيق ماتريد، لكنها سوف ترهق نفسها بأكثر مما تستطيع تحمله، وقد تصل بنفسها هي الأخرى الى حالة الإفلاس وتصل بنا جميعاً إلى حالة خطرة لأنها قد تحاول إنقاذ نفسها من ذلك المصير بابتزاز الآخرين، والسطو على مواردهم . " [ تظهر الأزمة الاقتصادية الامريكية الآن مدى صدق " ديغول " في نبوءته ، وقد ذكرها في حديث مع محمد حسنين هيكل في يوم ١١ سبتمبر ١٩٦٥ ، اثناء مقابلة في قصر الاليزيه ]  
والحاصل أن التاريخ يعرف نماذج شديدة التباين للعلاقة بين الثروة والقوة :

- هناك نموذج دولة كثيرة التعداد في البشر، قليلة الموارد في الثروة ، ومع ذلك ففي مقدورها بناء قوة مسلحة مؤثرة- نموذج ذلك الصين وفيتنام .
- وهناك نموذج دولة كثيرة التعداد في البشر، كثيرة الموارد في الثروة ، ولكنها لأسباب تاريخية معينة لاتستطيع بناء القوة المسلحة- ونموذج ذلك المانيا و اليابان .
- وهناك نموذج دولة قليلة التعداد، و قليلة الموارد، ومع ذلك تقدر على بناء قوة عسكرية مؤثرة لأنها تتبع فعل قوتها لأطراف غيرها- ونموذج ذلك إسرائيل ( وربما الأردن في فترة من الفترات ) .
- وهناك نموذج دولة تملك تعداد السكان الى حد ما، وتملك وفرة الموارد الى أكبر حد، ولكنها لا تريد بناء القوة العسكرية لأسباب متعلقة بفكرها الاجتماعي والسياسي - ونموذج ذلك المملكة العربية السعودية ( وربما بعض دول اسكندنافيا ) .
- وهناك نموذج دولة نادرة التعداد، ومتخمة بالثروة، وهذه لا تستطيع أن تبني قوة عسكرية مؤثرة مهما فعلت، ويكون الحل الوحيد أمامها هو العثور على قوة مسلحة تحميها، ولو بالإعارة أو بالإيجار- ونموذج ذلك دول الخليج، وسلطنة بروناي .

وبالطبع فإن هناك دولاً أخرى في العالم خارج هذه النماذج لأنها لسوء حظها خارج الحساب . فلا هي تملك أسباباً للثروة ولا عناصر للقوة ، والامثلة كثيرة في افريقيا واسيا على دول تكاد ان تكون خارجة تماماً عن مدار الحركة السياسية للمجتمع الدولي .

إن النموذج الخطر في هذه العلاقة المعقدة بين الثروة والقوة هو نموذج الدولة نادرة التعداد والمتخمة بالموارد . وفي الواقع فإن أزمة الخليج هي نتيجة مباشرة لهذه الحالة .

إن كل كنز فى الدنيا يغرى أطرافا غير أصحابه، وبمقدار ما تزيد قيمة الكنز بمقدار ما يشتد الإغراء، ويتحول إلى مطامع . والمطامع خطوة واحدة ويظهر التهديد. والتهديد يستدعي قوة ترده. وبما أن القوة من الخارج وليست من الداخل .. مستعارة أو مستأجرة – فإن موقفها من الكنز يصبح واحدا من احتماليين :

○ إما أن تأخذه بالكامل لنفسها إذا استطاعت وكان ما فيه يهمها.  
○ وإما أن تأخذ نصيبا منه فى مقابل حمايته. وهذا النصيب يتوقف على حجم التهديد، وعدد الأطراف المشاركة فيه، وقوتهم النسبية والموازن الحاكمة فى علاقاتهم .

وهنا تنشأ ظاهرة التجارة فى التهديد والحماية . ولعل هذه التجارة فى التهديد والحماية سابقة فى مجتمعات الأفراد قبل أن تحل فى مجتمعات الدول ، وأشهر النماذج المعاصرة لذلك هي عصابات المافيا . فهى من ناحية تهدد ضحاياها، فإذا دفعوا لها أعطتهم الحماية من الناحية الثانية . وقد أعادت العلاقة تمثيل دورها فى مجتمعات الدول بعد مجتمعات الأفراد ، وربما يكون مجتمع الأفراد هو المعمل الذى يختبر فيه مجتمع الدول أول درس فى العلاقات والصراعات الإنسانية!

و لقد اتسعت تجارة التهديد و الحماية، فأصبحت من أكبر الظواهر فى النظام الدولي المعاصر. فالولايات المتحدة الأمريكية كانت تبيع لألمانيا الغربية ( قبل الوحدة ) خطر التهديد المتمثل فى الاتحاد السوفيتى، وكانت ألمانيا تدفع . ونفس الخطر المتمثل فى التهديد السوفيتى كانت الولايات المتحدة تبيعه لليابان ، وكانت اليابان تدفع .

وكان الدور الذى تقوم به إسرائيل فى الشرق الأوسط نموذجا متطوراً ومركباً فى تجارة التهديد والحماية.

○ كانت إسرائيل تمثل تهديداً على كل العرب.  
○ وكانت الولايات المتحدة هى التى تعطى لإسرائيل الموارد التى تصنع هذا التهديد ، سواء كانت بالمساعدات المالية أو بصفقات السلاح .  
○ ويروح العرب يجربون الوقوف أمام التهديد الإسرائيلى بسلاحهم السوفيتى . وكان هذا السلاح السوفيتى فى واقع أمره عملية بيع للحماية على طريقة المجلات التى تبيع الطعام لزيائنها لكى يأخذه معهم ، ويستهلكونه فى بيوتهم ( Take away ) ولكن هذا النظام لم ينجح بالكامل فى بلوغ أهدافه لأن صفقة الحماية فيه بدت ناقصة.  
○ وفى نهاية المطاف ، وحينما كان خطر التهديد بإسرائيل يثقل على العرب فإنه ... وهذا ما حدث فعلا- كان يدفعهم دفعا إلى الألتجاء بأنفسهم إلى الولايات المتحدة تبيع لهم نوعا من الحماية، بينما هى التى باعت لإسرائيل أدوات التهديد الأصلية .

ان كنز الشرق الأوسط والمتمثل أساسا فى البترول أصبح مجالاً مفتوحاً لسياسات التهديد والحماية. فهذا الكنز لفت انتباه ومطامع أطراف إمبراطورية متعددة حصلت عليه بالكامل مباشرة . ثم تنازلت درجة فأعطت جزءا منه لأصحابه، ثم تنازلت درجة ثانية فأعطت أجزاء أخرى منه لأطراف غيرها تنازعها القوة ، ثم وجدت نفسها أمام مطالب من أطراف محليين تصور بعضهم أنه أولى ، أو أنه أقرب ، أو أنه أقوى لأنه جاهز على الساحة ، ولأن الآخرين

حتى وان كانوا الأقوى فى المطلق إلا أنهم بأحكام المسافات على بعد شاسع ، وبالتالي فإن قدرتهم على الحماية محدودة إزاء التهديد المائل فعلا والواقع على الأرض ذاتها .

ولقد كانت هناك ظلال من الحقيقة فى هذه التصورات ، وكانت الممارسات المعتادة لسياسات التهديد والحماية أن تختل . وبدا هذا الخلل ماثلا للعيان منذ اضطرار بريطانيا الى اعتماد سياسة الانسحاب من شرق السويس (١٩٧٠) - وإذا شاه إيران يسارع الى احتلال بعض الجزر الاستراتيجية فيه ( ١٩٧١ ) ، وتتبدى مطامعه فى باقيه . ثم جاءت الثورة الايرانية بنداواتها المدوية (١٩٧٨)، ثم سكتت نداءات الثورة وبدأ دوى مدافع الحرب العراقية - الايرانية (١٩٨٠) .

لقد كانت الكويت أقرب أجزاء الكنز إلى مخاطر التهديد الطارىء . ولم يكن صدق دوى المدافع وحده الذى يصل إليها ، وإنما طالتها شظايا الحرب، خصوصا عندما سقطت شبه جزيرة " الفاو " وجزر " مجنون " فى يد القوات الايرانية (١٩٨٦) .

منذ بدأت الحرب أصبحت الكويت ميدانا من ميادين القتال . ومع أنه كان ميداناً جانبياً إلا أن التأثير عليه، وعلى أعصابه كان كبيرا . فالكويت لا تبعد عن ميناء " عبادان " بأكثر من ٦٠ كيلومترا، ولا تبعد عن ميناء البصرة بأكثر من ٤٠ كيلومترا ، وكلا الميناءين بقيام الحرب تحول لشعلة من النار . فلقد بدأ الطرفان المتحاربان- العراق وإيران - كل منهما بضربة أولى موجة للمنشآت البترولية للطرف الآخر ، وكان التركيز بالدرجة الأولى على الموانى والمصافى وخطوط الأنابيب . وراحت القوات الجوية المتقاتلة تمرق ذاهبة الى معاركها ، أو عائدة منها بقرب سماء الكويت ، وأحيانا باختراقها.

وتصادمت قطع من البحرية على أمواج الخليج ، وزرعت تحت سطح هذه الأمواج حقول ألغام مس تأثيرها كل السفن العابرة دون تمييز.. لأن الألغام لا تختار أهدافها، ولكن الأهداف هي التي تختار. ثم استقر فى ظن الايرانيين أن الكويت تقف فى صف العراق ، وإلى حد كبير فإن هذا الظن كان له ما يبرره . وأقتربت يد التهديد أكثر من الكويت " فقد حدثت عملية تخريب واسعة النطاق فى ميناء " عبد الله "، ثم انفجر مصنع لتسييل الغاز فى منطقة " الشعبية " اووصل تأثيره إلى دائرة قطرها عشرون كيلومترا . ثم زادت على ذلك عمليات قصف صاروخى مباشر بالطائرات على موانىء شحن البترول ، وعلى مركز تجمع الانابيب المعروف بالمركز رقم ١٥ .

كانت ايران قد نجحت أولا فى قطع كل وسائل نقل البترول العراقى، وكانت سوريا قد اغلقت خط الانابيب الذى يحمل صادرات البترول العراقى إلى البحر الأبيض المتوسط . ولم يكن العراق قد بنى بعد خطوط أنابيبه عبر السعودية إلى ميناء ينبع على البحر الأحمر، ولا عبر الاردن عن طريق العقبة ، ولا عبر تركيا إلى بحر مرمرة - وبالتالي نجحت ايران فى حصار البترول العراقى حصاراً كاملاً . ورد العراق ، ونجح الطيران العراقى فى ضرب موانىء ايرانية لتصدير البترول بنيت عند اقصى الجنوب من مضيق " هرمز " تحت ظن أن مدى عمل الطيران العراقى لا يمكن أن يطولها . ولكن العراق بواسطة طائرات الـ " سوخوي ٢٣ " السوفيتية وصواريخ الـ " اكزوسيت " الفرنسية - استطاع ان يصل إلى أبعد من كل الظنون السابقة ، وكانت النتيجة ان البترول الايراني حوصر هو الآخر بنفس الطريقة التي تم بها حصار البترول العراقى .

وردت إيران بمقتضى بيت الشعر العربى الذى يقول فى أحد شطريه : " إذا مت ظمآن فلا نزل القطر " ومعناه فى هذه الحالة أنه إذا استحال على إيران أن تصدر بترولها للعالم ، فإن كل بترول المنطقة الواصل إلى العالم من الخليج على ناقلات عربية لابد له أن يتوقف . وكان فى حسابات الإيرانيين أن بعض دول الخليج تصدر كميات من بترولها لحساب العراق ، وفاء ببعض التزاماته إزاء المصدرين المتعاملين معه .

وهكذا بدأت تلك المرحلة من الحرب العراقية- الإيرانية التى اشتهرت بوصف حرب الناقلات . وكان معظم التركيز على الناقلات الكويتية . فقد أصيبت فى حرب الناقلات ١٦٠ ناقلة ، كان بينها ٤٨ ناقلة للكويت وحدها .

----- ٢ -----

ويبدو أن الكويت فى ذلك الوقت قررت شراء الحماية إزاء التهديد - بطريقة مبتكرة . وكانت خطوتها الأولى أن تذهب لمجلس الأمن تعرض عليه مشكلة المخاطر التى تتعرض لها الملاحة فى الكويت . وبالفعل أصدر مجلس الأمن قراره رقم ٥٥٢ وفيه يشير إلى الاعتداءات الإيرانية على الناقلات العاملة ذهابا وإيابا من موانئ الكويت و السعودية إلى العالم الخارجى . ثم يطلب إيقاف هذه الأعمال . وتقدمت الكويت بعد ذلك خطوة ثانية ، فقد قررت حكومتها الاتصال بعدد من أعضاء مجلس الأمن ، بادئة بالولايات المتحدة ، طالبة تأجير ناقلات تحمل أعلام بلادهم إلى أسواق البترول الخارجية ملوحة من بعيد بقرار مجلس الامن .

وتقول مذكرة رسمية لوزارة الخارجية الكويتية " أنها قررت أن تبدأ بالاتصال بالولايات المتحدة، لأن الولايات المتحدة هى المستفيدة الكبرى من نפט الخليج العربى . وبالتالي الخسارة الأولى فى حالة توقفه ، وكذلك فإنها الأكثر اهتماما بمجريات الأحداث فى المنطقة لأسباب استراتيجية واضحة " . ثم تمضى مذكرة وزارة الخارجية الكويتية فتقول " إن الحكومة الكويتية أبلغت الولايات المتحدة رسميا برغبة الكويت فى نقل نفطها على ناقلات أمريكية بالاتفاق على استئجارها لهذا الغرض، وفى حالة تعذر ذلك فإن الكويت تطرح بديلا آخر يتمثل فى تسجيل عدد من الناقلات الكويتية لدى الولايات المتحدة ، وترك الأمر فى يد الإدارة الأمريكية مع علمنا المسبق بأن الولايات المتحدة لا تتعامل بالاسرار مهما ختمت الأوراق بعبارة " سرى جدا " الحمراء . وكان لهذه العبارة الأخيرة مدلول هام لأن دول الخليج بصفة عامة كانت تتابع ما يدور من مناقشات فى لجان الكونجرس ، وما ينشر فى الصحف الأمريكية الكبرى من أخبار- وتشعر دائما أنها تتعامل مع مجتمع يصعب فيه حفظ الأسرار . وكان هذا الوضع يثير كل الأسر الحاكمة فى الخليج ، فما قد تتفق عليه اليوم وتحسبه مكتوما أو محظورا، لا تلبث أن تفاجأ به غداً مذكوراً ومنشوراً فى لجان الكونجرس ، وفى صدر الصفحات الأولى للجرائد الأمريكية الكبرى .

والغريب أن الولايات المتحدة فى ذلك الوقت لم تظهر حماسة كبيرة لهذا العرض الكويتى ، وقد قامت " كاثارين كوتشى " وهى المسئولة عن مكتب الكويت بوزارة الخارجية الأمريكية - بزيارة للكويت يوم ١٩ أبريل ١٩٨٧، وأثناء حديث لها مع الشيخ " صباح الأحمد الصباح " نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية- قالت له (كانت الحرب الباردة بين الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتى لم تنته بعد)- ما نصه طبقا لمذكرة رسمية لوزارة الخارجية الكويتية : " ان الولايات المتحدة تخشى من احتمال صدام عسكرى سوفيتى أمريكى ، لأن الولايات المتحدة ان

قبلت هذا العرض، فليس هناك ضمان ألا يطلب السوفيت منحهم تسهيلات ، أو ما شابه ذلك كضمن لأية حماية يوفرونها للملاحة في الخليج . كما أن مثل تلك الحماية ستعطي السوفيت مبررا للتواجد العسكري في المنطقة بكل ما قد يجره ذلك من تعقيدات .، ثم انتقلت " كاترين كوتشي "، لتعدد أسبابا أخرى فرعية بعد هذا السبب الرئيسي ، ومن هذه الأسباب : " أن بعض دول الخليج غير الكويت قد تطلب ترتيبات مشابهة، والولايات المتحدة لا تستطيع أن تقدم هذه الخدمة للجميع - ثم ان رد الفعل الإيراني تجاه هذه الخطوة لابد أن يحسب حسابه - وأخيرا فإن قانون خفر السواحل الأمريكية وشروطه عند تسجيل أى باخرة أو ناقلة، يشترط أن يكون قبطانها وطاقمها أمريكيين ، وأن تستوفى هذه السفن والناقلات شروط السلامة وفقاً للمستوى الأمريكي المطلوب . "

وعندما وجدت حكومة الكويت أن الولايات المتحدة مترددة في بيع الحماية إزاء التهديد لجأت إلى مناورة بارعة . فقد قصد وفد كويتي إلى موسكو ، وهناك اجتمع بممثلين عن وزارة البحرية التجارية السوفيتية ، وكان السوفيت الراغبون في الدخول إلى الخليج بأي ثمن وإلى علاقات مع دوله بأي شكل- على استعداد لبحث الموضوع جدياً . ولقد طرحوا أولاً صيغة شبه تأمرية لتحقيق الطلب الكويتي . كانت صيغتهم أن تقوم الكويت بتأجير عدد من ناقلاتها فارغة إلى الاتحاد السوفيتي، ثم يقوم الاتحاد السوفيتي بتأجير هذه الناقلات من الباطن للكويت ، وبالتالي فإن عقد الإيجار الأصلي (من الكويت للاتحاد السوفيتي) - يسمح برفع الأعلام السوفيتية على هذه الناقلات، ويكون من شأن وجود هذا العلم أن يوفر الحماية المطلوبة عن طريق الإيجار المزدوج . ثم قامت عتبات اعترضت تنفيذ هذا الاتفاق على هذا النحو الغريب ، ثم أمكن التوصل فيما بعد إلى صيغة أخرى تعكس بطريقة حادة رغبة الاتحاد السوفيتي في مد نطاق تعاملاته مع دول الخليج مهما تعرجت الطرق . وهكذا تم توقيع عقد أتاح للكويت استئجار ثلاث ناقلات سوفيتية ترفع العلم السوفيتي ، وتحمل به شحنات البترول الكويتية . وكانت هذه الناقلات الثلاث هي الناقلات " مارشال شويكوف " والناقلات " مارشال باجراميان " والناقلات " مارشال مايكوب " .

----- ٣ -----

واللافت للنظر أن حكومة الولايات المتحدة لم تعترض على هذا الاتفاق ، بل صرح المتحدث رسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية يوم ١٧ أبريل ١٩٨٧ بأن " الولايات المتحدة ليست راغبة في زيادة الوجود العسكري السوفيتي في الخليج ، ولكنها لا تملك وسيلة لتغيير هذا الاتفاق أو تعطيل مفعوله. وعلى أى حال فحكومة الولايات المتحدة الأمريكية تجرى اتصالات مع الكويت ، و دول أخرى في الخليج حول وسائل حماية الملاحة هناك ، وأن بين الوسائل التي يجري بحثها توقيع اتفاقيات يتم بمقتضاها رفع الاعلام الأمريكية على ناقلات البترول التابعة لهذه الدول .

وتدور أسئلة عديدة وشكوك حول تداعي الحوادث على النحو الذي تداعت إليه . فهل كان الطلب الكويتي للسوفيت مناورة للتغلب على مخاوف سوفيتية، أو عربية قد تعترض على الدخول الأمريكي للحماية ابتداء وبطريقة مباشرة؟- أو هل كان الهدف من ادخال السوفيت في الموضوع هو استعمالهم للتغلب على أى معارضة في الكونجرس أو وسائل الإعلام؟ - أو هل كان الهدف إعطاء غطاء لتواجد عسكري أمريكي أكبر في المنطقة تستتبعه بالضرورة تسهيلات وترتيبات أمنية على شواطئ الخليج؟

وبالفعل فقد راجت فى ذلك الوقت أخبار عن أن الكويت أعطت تسهيلات عسكرية على أراضيها، وفى موانئها للولايات المتحدة . ولم تكن هذه الأخبار التى راجت اشاعات بغير أساس، فإن الشيخ " صباح الأحمد الصباح " عقد مؤتمراً صحفياً فى لندن أجاب فيه عن سؤال وجه إليه صراحة عن هذه المسألة، قائلاً بالنص : " إن الكويت لم تتفق مع أى طرف على منح قاعدة برية أو بحرية، وإنما هى أرادت الحفاظ على الممرات البحرية الدولية فى الخليج مفتوحة ، وبكل أمان للملاحة التجارية، ولذلك فالواجب عليها تقديم المساعدات الفنية والإنسانية فى الحالات التى تستوجب الظروف والأحوال الطارئة التى قد تحتاجها الأطراف الدولية المتعاونة للإبقاء على طرق الملاحة الدولية بعيدة عن أي تهديد أو تخريب . "

فى اليوم الذى أعلن فيه رسمياً أن الكويت رفعت العلم الأمريكى على إحدى عشرة ناقلة كويتية بهدف شراء الحماية لها، وقف الرئيس الأمريكى " رونالد ريجان " يوم ٢٩ مايو ١٩٨٧ يوجه خطاباً إلى الشعب الأمريكى فى أعقاب اجتماع طارىء لمجلس الأمن فى البيت الأبيض . و قال " ريجان " بالحرف فى هذا الخطاب : " إنني أود أن أتحدث إليكم اليوم عن المصالح الحيوية للولايات المتحدة وشعبها ، وهى مصالح تتعرض للخطر فى منطقة الخليج . إننى أتمنى ألا يكون البعض قد نسوا بعد أن عاشوا فترة من الازدهار الاقتصادى ( يقصد بدء رئاسته للولايات المتحدة) ذلك التأثير الهام لأزمة بترول الشرق الأوسط التى عانينا منها قبل سنوات ، حينما كان الناس ينتظرون صفوفاً طويلة للحصول على الوقود الذى لم يكن متوافراً، مما أدى بنا إلى تقنين استخدامه وزيادة أسعاره ، وهو أمر دفعنا إلى التضخم الذى أصاب اقتصادنا ، وإلى أزمة هزت القواعد الاقتصادية فى بلادنا . " - واستطرد " ريجان " يقول فى هذا الخطاب بالنص : " إن هذه الأزمة التى عشناها هزت العالم كله وأثرت على اقتصادياته ، وزادت من التوتر الدولى ، وأعطت الفرصة لمخاطر النزاعات الإقليمية، وأدت لتعميقها . إن الولايات المتحدة وهى القوة الأساسية فى العالم، وكذلك الدول الديمقراطية المتحالفة معها- قد أدركوا مدى ضعفهم عندما يصبح اقتصادهم وشعبهم رهينة للأنظمة المنتجة للنفط والمصدرة له فى منطقة الشرق الأوسط . إن الأزمة التى عانينا منها مرة قد تتكرر مرة ثانية لو تمكنت إيران أو الاتحاد السوفيتى من ممارسة هيمنتها على الدول العربية الصديقة فى الخليج ، وقامت باعتراض حرية المرور فيها . " ثم ختم " رونالد ريجان " خطابه بعبارة ذات معنى : " إننى مصمم على أن الاقتصاد الأمريكى لن يصبح مرة أخرى رهينة لتلك الأوضاع ، ولن نعود لأيام الصفوف الطويلة المنتظرة للوقود، ولا للتضخم و عدم الاستقرار الاقتصادى والاهانة الدولية . وسجلوا جيداً هذه النقطة " .

وتاكيدا لبيان " ريجان " فإن مساعد وزير الخارجية الأمريكى " ريتشارد ميرفى " أضاف فى اليوم التالى أمام لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكى قائلاً :

" إن علينا جميعاً أن ندرك أنه فى حالة تسجيل الناقلات الكويتية- أو أية ناقلات خليجية أخرى- فى الولايات المتحدة، فإن حكومتنا سوف تكون ملتزمة بتوفير حماية عسكرية لسفنها المبحرة فى الخليج، الأمر الذى سوف يتطلب وجود قوة عسكرية بحرية فى المنطقة قادرة على القيام بهذه المهمة. "

ولقد أحست حكومة الكويت فيما يبدو بحرج إزاء هذه التصرفات، وحاولت تخفيف وقعها، وربما من ذلك أنها اتصلت فى ذلك الوقت بالصين ، وبغيرها من الدول ، راغبة فى توسيع عمليات شراء الحماية على نطاق دولى أوسع يمكن أن تخففى فى زحامه ملامح الدور الأمريكى الذى راح يبرز بشدة . ولكن حكومة الصين اعتذرت عن قبول العرض - ربما لأنها كانت تشعر بأنها عاجزة عن بيع الحماية فى الخليج . أو ربما لأنها فى ذلك الوقت كانت قد ارتبطت

بعقد مع ايران على صفقة سلاح تقدر قيمتها بستة بلايين دولار ، تتضمن فيما تتضمنه نظماً للصواريخ من طراز " سيلك وورم " ومجموعة من أسراب الطائرات من طراز " ميغ ٢٣ " . ولعل الصين أيضاً كانت تفضل بيع الحماية الجاهزة يستهلكها المشترون في بيوتهم على الطريقة السوفيتية!

وعلى أى حال فإن حكومة الكويت راحت تذيب تفصيلات عن مواقفها تؤكد فيها أنها لم تعط الولايات المتحدة أية تسهيلات على أراضيها ، أو فى موانئها .

----- ٤ -----

ولم تمض هذه العمليات المتشابكة بدون تعقيدات، فقد كانت فرنسا غاضبة من الدخول الأمريكى المنفرد على هذا النحو فى الخليج . وقال السفير الفرنسى فى الكويت يوم إعلان الاتفاق فى تصريح علنى : " ان هذا الموضوع من أوله إلى آخره نوع من مسرح اللامعقول " . ثم غادر الكويت عائداً إلى باريس لمشاورات مع حكومته . واكتشفت الحكومة الفرنسية أثناء المشاورات مع سفيرها أنها لا تستطيع المشاركة فى سوق بيع الحماية بالخليج ، لأن القانون الفرنسى صريح فى منع رفع الأعلام الفرنسية على سفن أو بواخر أجنبية .

ولم تكن فرنسا جديدة أو مستجدة على قضية التهديد والحماية، فقد سبق لها من قبل أن فعلتها فى أفريقيا، وبالذات فى مناطق المناجم الكبرى للنحاس والماس فى " كاتنجا " ( والتي أصبح اسمها الآن " شابا " وهى الجزء الجنوبى الأغنى فى الكونجو . وكان تدخلها هناك عسكرياً لحساب مصالح تقوم عليها شركات فرنسية- وكانت الظروف فى هذه المرة فى الخليج ، وعن طريق تأجير الأعلام - معقدة ، فالمانع القانونى من ناحية، وسبق الآخرين إلى الأدوار الرئيسية من ناحية أخرى- جعل باريس تتردد مستاءة و غاضبة .

ثم طرأت على هذه العملية مضاعفات من نوع مختلف . ففي يوم ١٨ مايو ١٩٨٧ أخطأت إحدى الطائرات العراقية فى تحديد جنسية طراد أمريكى قرب ساحل البحرين ، وهو الطراد " ستارك " ، فحسبته قطعة إيرانية وقذفته بصاروخ من طراز " اكزوسيت " فقتلت ٢٨ من ضباطه وبحارته، و أعطبت أحد محركاته . والغريب أن الرئيس " رونالد ريجان " حينما بلغه النبأ كان تعليقه على الفور " هؤلاء الايرانيون... " - ولم يكن الايرانيون هم الذين أطلقوا الصاروخ، لكنهم فى ذلك الوقت كانوا يمثلون الطرف المعادى ، ولم يكن العراق بعد قد أصبح هذا الطرف .

وقد اعتذر العراق عن الحادث ببيان صادر من الرئيس " صدام حسين " شخصياً ، وقررت الحكومة العراقية دفع تعويضات لكل القتلى بلغت قيمتها ٨٠٠ ألف دولار عن كل ضحية .

كانت سوق التهديد و الحماية على وشك أن تدخل مرحلة فلكية من ناحية أسعارها ، وفيما بعد ، و أثناء حرب الخليج ، وصلت هذه السوق إلى حالة من الازدهار لم يسبق لها مثيل فى التاريخ إلى حد أنها أصبحت فى حد ذاتها تجارة مجزية :

○ الولايات المتحدة جمعت أثناء حرب الخليج (وطبقا لكتاب الإحصاءات الاقتصادية الأمريكية) مبلغ ٥٤ بليون دولار. ولكن تكاليفها في حرب الخليج ٣١ بليون دولار - أي بربح صاف مباشر قدره ٢٣ بليون دولار .

○ والحكومة البريطانية جمعت أثناء نفس الحرب مبلغ ٦ بلايين دولار، ولم تزد نفقاتها على ثلاثة بلايين - أي أنها ربحت مثل ما تكلفته تماما .

○ وفي نفس الوقت فإن ألمانيا الغربية واليابان ، وكلاهما لم يتمكن من المشاركة في الحرب لأسباب متعددة تتعلق بهما- كان عليهما أن تدفعا تكاليف تأمين وصول البترول إليهما ، وبالفعل دفعت ألمانيا ١٠ بلايين دولار ، كما دفعت اليابان مبلغا مماثلا.

○ وحصلت تركيا على ٣ بلايين دولار.

○ وكانت إسرائيل كالعادة أحد أساطين سوق التهديد الحماية. وكان دورها في حرب الخليج هو دور الساكت الصامت ، فقد وصلت إليها وأصابها صواريخ العراق من طراز " سكود " ، وجرى الإلحاح عليها حتى لا ترد، وامتنعت بالفعل لأول مرة في تاريخها - عن الرد . وكان نصيبها في سوق التهديد والحماية هائلا : فالفاتورة التي قدمتها اشتملت على حوالي البليون دولارا لضحايا صواريخ " سكود " العراقية ، غير بليون آخر أخذته من بند المساعدات العسكرية ( وبلغ مجمل المساعدات التي قدمتها حكومة الولايات المتحدة لإسرائيل سنة ١٩٩١ ما مقداره ٥.٦ بليون دولار ) [ تقرير أعده " باركر بايسون " وهو استاذ متخصص في شئون اسرائيل ، وقد نشر في دورية ، تقرير واشنطن عن شئون الشرق الأوسط ، - عدد اغسطس / سبتمبر ١٩٩١ . ] ، ثم تقدمت بطلب تسهيلات مقدارها عشرة بلايين من الدولارات لتستطيع تنفيذ مشروعاتها لتوطين المهاجرين السوفيت - هذا غير المعونات السياسية التي حصلت عليها ، حتى عندما راحت تملي شروطها للاشتراك في عملية السلام .

## الفصل السابع

### التجديد بأفكار معلبة

" ما هي حكاية اليمن؟ " .  
[ الملك " فهد " لوزير الخارجية المصري - مايو ١٩٨٨ ] .

----- ١ -----

حينما سكتت مدافع حرب البترول الثانية بعد قبول كل من ايران والعراق بقرار مجلس الأمن رقم ٥٧٩ - خرج الجنود من خنادقهم ليروا ضوء الشمس ، ولكن بقية الناس من غير الجنود ظلوا في الخنادق النفسية التي حفرتها تجربة الحرب ، وما أحاط بها من اجواء ملبدة بالغيوم . كانت تجربة الماضي قاتمة دامية ، وكان الأفق مكفهرًا ومعبأ باحتمالات مجهولة .

كانت المنطقة ما بين حرب البترول الأولى (١٩٧٣)- وحرب البترول الثانية (١٩٨٠- ١٩٨٨ ) - قد فعلت بنفسها وفعل بها الآخرون ما لم يخطر ببال أحد قبل أن تجيء سنوات الوهم لتثبت للجميع كيف يمكن أن تتحول الأحلام الذهبية إلى كوابيس دموية .

كانت المنطقة بالفقرات المتوالية لأسعار البترول قد حصلت على كنز من الثروة السائلة لم يتح لأغنى امبراطوريات التاريخ . ثم بددت المنطقة ما جاءها في سباق للسلاح عقيم ، وفي حروب حركتها يد الفتنة ، وفي مجاهل انساقته إليها وفقدت في ظلماتها الكثير . فقد خرجت أكبر عاصمة عربية من معادلات المنطقة بتوقيع مصر لاتفاقية " كامب دافيد " ، وسقطت عاصمة

عربية متلاثلة ، وهى بيروت- عندما دخلت اليها طلائع الجيش الإسرائيلي سنة ١٩٨٢، ثم لوثت المنطقة يدها بالدم فى ذلك المشهد الحزين لمذبحة صبرا وشاتيلا . وأهدرت دماً وموارد بغير حساب خلال الحرب العراقية- الإيرانية التى استمرت ثمانى سنوات .

وفى خاتمة المطاف برزت سوق التهديد والحماية لتحدث فى المنطقة نوعاً من الاختراق المباشر الذى لم يسبق له مثيل .

ان الذين لم يخرجوا من خنادقهم النفسية راحوا ينظرون إلى هذه الصور خلفهم وأمامهم بكثير من الإحباط وكثير من القلق ، يضاعف منهما أنه فى ذلك الوقت بدت المقارنة مخيفة بين ما يجرى فى الشرق الأوسط ، وما يجرى الى جواره عبر البحر فى أوروبا . ففى أوروبا الشرقية كانت رياح الديمقراطية تهب، أو هكذا بدا. وتغيرت خريطة أوروبا الشرقية فى ظرف أيام قليلة، كما تغيرت خريطة وسط أوروبا . لقد توالى الثورات وتغييرات نظم الحكم فى تشيكوسلوفاكيا وبولندا والمجر ورومانيا وبلغاريا . كما أن الثورة فى ألمانيا الشرقية فتحت الباب لحلم وحدة ألمانيا التى كان الظن أن موعدها مؤجل لحقب فى المستقبل . وفى الاتحاد السوفيتى نفسه كان " جورباتشوف " يطرح ما أسماه بالتفكير الجديد المتمثل فى الـ " جلاسنوست " (حرية التعبير)، والـ " بيروسترويكا " ( إعادة البناء ) . وحتى فى الصين لاح لوهلة أن تغييرات كبيرة قد تجيء بعد مظاهرات ميدان " تيان آن منه " .

وأما فى أوروبا الغربية، فقد كانت الاستعدادات قائمة على قدم وساق لتحقيق وحدة أوروبا مع نهاية عام ١٩٩٢ . وتمثلت أوروبا الموحدة من بعيد قوة بازغة هائلة توميء الى أن الشعوب التى تملك إرادة الحياة قادرة على مسابقة الزمن نحو تحقيق أكبر أحلامها .

وبالطبع فقد كانت شعوب الأمة العربية تتابع ما يدور بالقرب منها، وتتساءل نفسها : " متى يجيء دورها فى ثورة الديمقراطية وحرية التعبير و إعادة البناء ، وكيف ؟ - ومتى يجيء دورها فى إقامة وحدتها ، وهى تملك من أسبابها ودواعيها ما لا تملكه أوروبا الغربية ؟ وكيف؟"

وكان هناك الى جانب التساؤلات الحائرة- نوع من الإحساس بالمهانة . فحول أوروبا الشرقية المتحررة كلها تتجه فى المنطقة نحو إسرائيل ، وليس نحو العرب ، كما أن الشغل الشاغل لأوروبا الموحدة أصبح إقامة الأسوار فى وجه هجرة العمالة العربية عبر البحر إليها ، إلى درجة قال معها أحد وزراء السوق الأوروبية فى ندوة علنية فى مقر الجامعة العربية [ " كلود شيسون " ، وكان من قبل وزيراً لخارجية فرنسا ] بالقاهرة ( سنة ١٩٨٨ ) : " إن على العرب ، خصوصاً عرب شمال أفريقيا أن يتوقفوا طواعية عن الهجرة الى أوروبا ، وإلا فإننا سنضطر إلى وضع حرس مسلح على شواطئنا يمنعهم ، ولو بالسلاح من النزول عليها " !

ولم يكن الشرق الأوسط ، والعالم العربي فى قلبه ، فى أوضاع تسمح له بمواجهة المستقبل ، وظل الناس فى خنادقهم يفكرون .

ان كل منطقة من مناطق العالم لها فى العادة مراكز مؤثرة تفوق حركتها وتوجهها. ففي أوروبا مثلاً تمثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا هذه المراكز المؤثرة والقائدة لحركة أوروبا الغربية . وفى الشرق الأوسط فإن المراكز المؤثرة كانت بحقائق الحياة هى مصر وسوريا والعراق والسعودية

، والجزائر احيانا، والمغرب أحيانا أخرى- فى الامتداد العربى إلى شمال أفريقيا ، هذا إلى جانب إيران على طرف المشرق العربى .

وبينما الناس مازالوا فى الخنادق النفسية التى لجأوا إليها فى جزء كبير من الثمانينات- لم تكن هذه المراكز القائدة والمؤثرة فى أفضل أحوالها .

○ فالقاهرة مثلا كانت لا تزال بعيدة عن الجامعة العربية بعد اتفاقية " كامب دافيد " ، وكانت الديون تثقل كاهلها إلى درجة أن فوائد الدين العسكرى وحده وصلت إلى ٩٠٠ مليون دولار سنويا، وتراكم من أصل وخدمة هذا الدين على مصر مبلغ قدره ٧ بلايين دولار . وكادت مصر أن تتوقف عن دفع الفوائد لولا الخشية من النص الدستورى الأمريكى المعروف باسم " تعديل بروك " إشارة إلى عضو مجلس النواب الأمريكى الذى حوله إلى قانون ، وهو ينص على حرمان أي دولة تتخلف عن دفع فوائد ديونها- من أية مساعدات أمريكية . وهكذا فإن التخلف عن دفع هذا المبلغ الضخم من فوائد هذا الدين العسكرى – كان معناه ان تتوقف المساعدات الاقتصادية لمصر، وحجمها فى ذلك الوقت ٢ بليون دولار ، وكانت لاتزال تعتبر مصدراً للسيولة لا تستطيع مصر الاستغناء عنه فى أزمتها الاقتصادية الطاحنة . وفى نفس الوقت فغن صندوق النقد الدولى كان يطالب مصر بإصلاحات فى هيكل بنيانها الاقتصادى لم تكن مصر مستعدة لها ، فقد كان من شأن هذه الإصلاحات أن تؤدي إلى مشاكل اجتماعية ، وربما سياسية يتحسب لها الجميع ويتخوفون من نتائجها .

وكانت مصر على علاقة طيبة بعدد من دول الخليج- لكن هذه الدول كانت مهتمة أكثر بالحرب العراقية الإيرانية، ومرهقة بما تحملته أثناءها من تقلبات سوق التهديد والحماية .

وكانت مصر أيضا على علاقة طيبة بالعراق، وكانت مشكلة هذه العلاقة انها نشأت فى كنف تصنيع السلاح هنا وهناك ، وتوريده . ومع أن هذه العلاقة اتسعت فيما بعد ، خصوصا بهجرة كثيفة للعمالة المصرية إلى العراق- إلا أن هذه العلاقة ظلت مهددة بين وقت وآخر بأزمات طارئة بعضها صنعه يد الفتنة، وبعضها الآخر طبيعة البشر . ثم إن انتهاء الحرب العراقية-الإيرانية أعاد إلى مجالات الإنتاج والخدمات فى العراق مئات الألوف من الجنود المسرحين ، رجعوا من ميادين الموت يبحثون عن فرصة للحياة .

○ ولم تكن دمشق أسعد حالا من القاهرة ، فقد كانت بعيدة عن قلب العالم العربى الذى انشغل تماما بحرب الخليج ، وكانت دمشق فيها حليفا لإيران . ولم يؤد ذلك الى زيادة الفتنة بين دمشق وبغداد فحسب ، وإنما أضيف إلى الفتنة سوء فهم مع دول الخليج . وتعثرت مساعدات كانت تصل إلى سوريا بمقتضى قرارات قمة بغداد سنة ١٩٧٩ التى حاولت تعويض غياب مصر عن الصراع العربى الإسرائيلى- بزيادة المساعدات إلى بقية الدول الواقعة- كما كان يقال- على خط المواجهة. ثم إن التدخل السوري فى لبنان يضيف لسوريا أعباء اقتصادية وسياسية ونفسية أخرى . ولم تكن سوريا على علاقة خطاب مع القاهرة، وإنما تعطلت كل الخطوط فيما عدا اتصالات عابرة ، ونادرة لم تؤد فى معظمها إلى نتائج سياسية تجعل العاصمتين الكبيرتين فى قلب العالم العربى قادرتين على التأثير فى توجهات العالم العربى وأهدافه . وضاعف من أثر ذلك فى تلك الفترة أن دمشق أصبحت متهمه فى الغرب بأنها قاعدة رئيسية من قواعد الإرهاب الدولى .

○ وكانت بغداد الخارجة من الحرب بعد ثماني سنوات مرهقة – شديدة القلق والعصبية ، فقد وجدت فى السنوات الأخيرة من الحرب أن الولايات المتحدة تتجه لوضع ثقلها فى صف إيران .

كذلك بدت إسرائيل نشيطة في العمل ضد العراق على جبهات مختلفة ومتعددة . وكانت تكاليف الحرب مع ايران قد استنفدت الاحتياطي العراقي ، ومقداره ٣٦ بليون دولار . ثم أضافت إلى هذا الرقم رقما آخر لا يقل فداحة ، وهو مقدار الديون التي تراكمت على العراق بسبب أعباء الحرب، وكانت هذه الديون قد بلغت قرابة ٦٠ بليون دولار . وكانت هناك مطالب ملحة سواء في مجال إعادة التعمير والبناء ، أو في مجال فتح فرص العمل أمام مئات الألوف من الشباب العائد من خنادق الحرب وميادينها . وكان ظن العراق أنه يستطيع استعادة توازنه بفضل البترول ، لكن سوق البترول لم تكن على استعداد للاستجابة بهذه السرعة، أو بهذا المقدار .

O وكانت الرياض مثقلة بهجوم الثروة ، وبحجم الاستنزاف الذي تعرضت له بسبب التقلبات في سوق التهديد والحماية، وبسبب الاستغراق في الاستهلاك ، والسعي وراء احلام براءة في التنمية لها مصروف ، وليس لها عائد، مثل زراعة القمح بتكاليف تجعل الناتج منه أعلى عشر مرات على الأقل من سعر القمح العالمي . ولقد وصل الاستنزاف العالي للسعودية إلى درجة أنها سنة ١٩٨٨ طلبت الإفراج عن ودائع في سندات الخزنة الأمريكية مقدارها ٢٠ بليون دولار . ثم زادت سنة ١٩٨٩ أنها استداننت لأول مرة في سوق لندن للأوراق لمالية ٨ بلايين دولار لكي تغطي العجز في ميزانيتها الجارية. كانت السعودية قد رتبت ميزانيتها على أساس عوائد البترول في مطلع الثمانينات، وكانت هذه العوائد تزيد عن مائة بليون دولار في السنة ، ونتيجة لذلك كانت ميزانيات السعودية تخصص ٢٠ بليون دولار للنفقات الجارية ، وكانت تخصص مبلغا مماثلاً ( ٢٠ بليون دولار أخرى ) لخطة الإعمار . لكن دخل البترول تدى سنة ١٩٨٩ إلى أقل من ١٩ بليون دولار - أي أقل مما هو لازم حتى لتغطية النفقات الجارية . ولم يكن ذلك وضعاً سعيداً لدولة تحسب على أنها من أغنى دول العالم . وقد أدى مجمل ذلك إلى قلق في الداخل عبر عن نفسه في اتجاهات مختلفة.

ولم يكن هناك بلد عربي إلا وهو مشغول مع الآخر بجبهة مفتوحة تستغرق اهتمامه . فالسودان في خضم حرب أهلية بين الشمال والجنوب - وليبيا إلى ركبتيها في رمال تشاد- والمغرب والجزائر كلاهما في شبه قطيعة بسبب النزاع في الصحراء الغربية . وزاد على ذلك ان العالم الخارجي لم يعد يبدي اهتماما بما يجري على الأرض العربية ، كما كان يحدث في مراحل سابقة ، فالاتحاد السوفيتي أدار رأسه وانشغل بمشاكله ومشاكل الكتلة التي كانت محيطة به وقد راحت تنفك وتتبعر وتباعد عنه متجهة إلى غيره . فالعرب إزاء السوفيت عندهم في الغالب ما يطلبونه، وليس لديهم- إلا القليل - يعطونه - حتى فوائد الديون العسكرية وغير العسكرية . وقد ظن الاتحاد السوفيتي في يوم من الأيام أن بعض فوائض النفط يمكن أن تتسرب إليه ، لكن كل الحواجز أقيمت لمنع التسرب . ووقعت بعض المفارقات ومنها ان الرئيس " ليونيد بريجنيف " شكاً للرئيس " السادات " في أواخر سنة ١٩٧٣ أن أموال البترول يجري تدويرها ، ويذهب الكثير منها إلى أعداء العرب ، بينما لا يحصل أصدقاؤهم على شيء . وفكر الرئيس " السادات " في أنه قد يكون مفيداً إعطاء " لقمة " للاتحاد السوفيتي - على حد تعبيره- وتحدث في ذلك الأمر مع الملك " فيصل " ، ولكن الملك رفض في البداية، ثم عاود التفكير ، وأبلغ الرئيس " السادات " ، باستعداده لإعطاء الاتحاد السوفيتي معونة مقدارها مائة مليون دولار على أن تخصص لبناء خمسين مسجداً في مختلف جمهوريات الاتحاد السوفيتي . وتردد الرئيس " السادات " ، في نقل عرض الملك " فيصل "، ثم نقله . وسيطر " بريجنيف " على أعصابه بمعجزة لكي يعتذر عن العرض السعودي . [ فيما بعد ، وفي أيام "غورباتشوف " ، قامت السعودية بالفعل ببناء أعداد كبيرة من المساجد في الجمهوريات الإسلامية للاتحاد السوفيتي ، ولكن هذه المساجد الآن استولى عليها شيوخ الطرق الصوفية واهمها " الطريقة النقشبندية " . ]

والولايات المتحدة هي الأخرى - خصوصا بعد خروج مصر من الصراع العربي الإسرائيلي، وبعد دخولها هي ( أى الولايات المتحدة) إلى سوق التهديد والحماية في الخليج من أوسع أبوابه - راحت تأخذ العالم العربي كله قضية مسلما بها . وقد حلت المفارقات بالعلاقات المصرية الأمريكية أيضا، فالولايات المتحدة التي كانت تهاجم مصر في السابق بدعوى أن مشترياتها من السلاح تؤثر سلبا على اقتصادياتها ، والتي كانت تدعو مصر بالتالي إلى السلام مع إسرائيل لتوفير نفقات السلاح - كانت هي نفسها التي باعت لمصر في خمس سنوات بعد اتفاقية السلام مع إسرائيل- سلاحا تبلغ تكاليفه عشر مرات أكثر من كل السلاح الذي اشترته مصر من الاتحاد السوفيتي . وقد حارب السلاح السوفيتي في كل معارك مصر ، ولم يحارب السلاح الأمريكي أي معركة . ولم تدفع مصر من ثمن السلاح السوفيتي إلا أقل من ثلث ثمنه ، في حين أنها دفعت ثمن السلاح الأمريكي عدة مرات- سددت فوائده واحتفظت بأصله حتى جرى إسقاطه بعد أزمة الخليج !

والشاهد أنه لولا انتفاضة الشعب الفلسطيني لأختفى كل أثر للإرادة المستقلة من فوق خريطة العالم العربي .

ولم يكن معقولا أن تتواصل الأمور على هذا النحو ، فقد بدا أن البيت العربي كله آيل للسقوط رغم ما تحويه طواقمه المختلفة من غنى اسطوري ، ومن أوهام ضبابية ، ومن أحزان توارت خلف جدران متآكلة في بيت لم تعد له أبواب أو نوافذ ، وإنما تحولت كل الفتحات فيه إلى فجوات مستباحة!

كانت كل الحقائق والضرورات تصرخ في طلب شيء جديد تواجه به دنيا بأكملها في الشرق والغرب هبت عليها رياح التغيير .

ولم يكن العالم العربي لأسباب عديدة في وضع يسمح له بالمراجعة، ولعل القوى التي تصدت لمطلب التغيير كانت هي نفسها القوى التي لا مصلحة لها فيه .

والحقيقة انه باسم إعادة ترتيب البيت العربي ، كان الخيار الذي طرح نفسه هو تثبيت الأمر الواقع ، مع تغيير الدهانات الخارجية وترميم بعض الشقوق !

----- ٢ -----

إن فكرة إنشاء مجالس للتعاون الإقليمي بين أجزاء العالم العربي المتلاصقة بالجغرافيا ، أو بالمصالح الذاتية لم تكن- أولأ- جديدة .

ثم إن هذه الفكرة لم تكن- ثانياً- خطوة إلى الأمام، بك خطوة إلى الخلف من حيث أنها استغنت عن الإطار الواحد الذي كان مفروضا أن يجمع العالم العربي الواحد في منظمة واحدة ، وعلى احترام ميثاق واحد- ثم استبدلت ذلك بتقسيم الأمة إلى ثلاث مجموعات ضمت بعض دولها ، ثم تركت بقية دول الأمة في العراء أو في التيه.

إن هذه الفكرة ظهرت في الواقع من قبل إنشاء الجامعة العربية ، ثم جرى الترويج لها في بعض الأحيان كبديل لها ، وفي وقت من الأوقات اعتمدتها هيئات المعونة والتنمية الدولية ، والغربية بالذات، كأساس لنشاطها في المنطقة.

كانت الفكرة تقول إنه ليس هناك عالم عربى واحد ، ولكن أربعة عوالم لكل منها خصوصيته وقاعدته وشبكة علاقاته الطبيعية :

شبه الجزيرة العربية عالم وحده له خصوصيته، والرياض فيه هي المفتاح- والهلال الخصيب عالم ثان وحده له خصوصيته، ودمشق فيه هي المفتاح- والمغرب العربي عالم ثالث وحده له خصوصيته، والرباط فيه هي المفتاح - ووادي النيل (مصر والسودان) عالم رابع له خصوصيته ، والقاهرة فيه هي المفتاح .

وقد عادت هذه الفكرة تتردد أثناء أزمات الجامعة العربية المتكررة، ونوقشت مرة في مجلس الوزراء المصرى سنة ١٩٦٢، وكان رأى " جمال عبد الناصر " فيها " أنها محاولة لتقسيم الأمة، ولعزل مصر على وجه التحديد وإبطال دورها. فشبه الجزيرة العربية سوف يبتعد ، و الهلال الخصيب أيضاً - والمغرب العربي سوف يلحقهما- والسودان سوف يجد نفسه بمشاكل الجنوب مشدودا إلى شرق أفريقيا - وهكذا فإن مصر حتى في المجموعة التي يراد تصنيفها فيها سوف تجد نفسها وسط عالم عربى تفرقت بينه السبل ، وهي وحدها فى قلبه وعليها بمفردها مواجهة إسرائيل." .

وبعد سنوات طويلة- إذا الفكرة تعود وتطرح نفسها، ثم يجرى تقديمها للأمة العربية ، وكأنها الاستجابة المطلوبة لدواعى التغيير المنشود . وكان الأمر فى جوهره مختلفاً ، فالعالم العربى الجائع إلى تفكير جديد لم يجد أمامه غير فكرة معلبة انتهت مدة صلاحيتها من سنين طويلة - وراح يمضغ ، ويبلع !

ولقد ساعد على عودة الفكرة وفتح الطريق إلى تنفيذها حقيقة أن القاهرة كانت فى ذلك الوقت غائبة عن مجال العمل العربى بمعناه الواسع . فالعلاقة القائمة بالدرجة الأولى على صناعة السلاح المشتركة مع العراق ليست كافية، والعلاقة القائمة بالدرجة الأولى على طلب بعض المساعدات غير المعلنة من دول الخليج ليست كافية، والعلاقة المتوترة مع سوريا تحت دعوى " ارفعوا أيديكم عن لبنان " ليست كافية ، كما أن العلاقات المتقلبة فى درجة حرارتها مع ليبيا والسودان ومنظمة التحرير الفلسطينية - هى الأخرى ليست كافية .

كانت مصر بعيدة ، بينما هى فى العادة أهم محركات العمل العربى ، وإن لم تكن محركه الوحيد. وفى تلك الفترة كان المحرك المصرى الرئيسى تحت الاصلاح ، وكانت بقية المحركات تعمل، ولكن كل منها كان يدفع فى اتجاه .

والحقيقة أن توازنات القوة الداخلية فى العالم العربى كانت قد تغيرت ، وأصبح من الصعب على محرك واحد أن يدفع العمل العربى العام . وقد أجرى مركز دراسات الوحدة العربية دراسة عن المستقبل العربى [ دراسة استشراف المستقبل العربى . وقد أشرف على توجيهها وإدارتها الدكتور خير الدين حسيب ، مدير مركز دراسات الوحدة العربية ، وهو من أفضل مراكز الدراسات العربية ، وأكثرها جدية ونشاطاً وإسهاماً فى حركة التنوير العربى ] استغرق إعدادها خمس سنوات واشترك فيها مئات من المفكرين وأساتذة الجامعات العرب ، وكان بين ما توصلوا إليه تأسيساً على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية والعسكرية- أن " دولة واحدة ، وهى مصر، كان فى استطاعتها أن تقود فى الخمسينات والستينات ، ولكن تغير الموازين أثر فى هذا الوضع وأصبح يحتاج الى قيادة مشتركة للعمل العربى لاتستطيع دولة واحدة أن تنهض بمسئولياتها- بحكم الحقائق." .

ولقد بدأت سلسلة المجالس الإقليمية بمجلس التعاون الخليجي . ولم تكن في ذلك غرابة ولا عجب . فدول الخليج كلها يضمها رباط واحد أقوى من أى رباط آخر وهو رباط البترول . وهي جميعاً أطراف مشترية في سوق التهديد والحماية . وهي جميعاً متقاربة على نحو ما في نظم الحكم وطبائع السلطة. بل إن الجزء الأكبر من حكامها ينتمون إلى نفس القبيلة النجدية " عنزة " . فمن هذه القبيلة جاء " آل سعود " في الدولة التي تحمل اسمهم ، و " آل الصباح " في الكويت ، و " آل خليفة " في البحرين .. إلى آخره . ونتيجة ذلك أن السياسات كانت متقاربة ، والرغبات ليست متباعدة . ثم إن الضغوط الواقعة على الكل واحدة . ولذلك فقد كان سهلاً على الجميع أن يلتقوا في تنظيم إقليمي واحد ( رغم الخلافات بين بعض السكان ، ومرجعها إلى بقايا قبلية وعائلية وشخصية ) ، وكذلك لم يكن مفاجئاً أن يحدث ذلك سنة ١٩٨٠ - كرد فعل مباشر لقيام الثورة الإسلامية في إيران . وفي لحظة من اللحظات ظن العراق أن باب التعاون مع دول الخليج مفتوح له بحكم وقوفه في الصف الأول أمام إيران . وتبين بعد قليل أن ظن العراق كان على غير أساس ، فقد حضر اجتماعاً واحداً في التمهيد لمجلس التعاون الخليجي ، ثم جرى استبعاده بعد ذلك بلطف ولين .

و ليست هناك عقدة من أى نوع تعترض فهم طبيعة ودور وعمل مجلس التعاون الخليجي . فالأمور فيه واضحة والخطوط بسيطة ، فهذه كلها دول تعرف حتى بالغريزة من هو صديقها الذي تعتمد عليه، ومن هو عدوها الذي تحاذره ، وما هي وسائلها وأساليبها في صراع البقاء والسيادة . وهي أول من يعرف قيمة الكنز الذي تجلس عليه، وأول من يستشعر المطامع التي تتربص به، وأول من يعرف إلى من تتجه إذا ما تعرضت للتهديد . ولقد كان يمكن ، والحال كذلك ، أن تستغنى هذه الدول جميعاً عن أى تنظيم عملي يضمها ، مكتفية بالحقائق ، مستغنية عن المظاهر. لكن الذين ينحون إلى مثل هذا التصور ينسون أن للأمن جانبين : أمن خارجي يتكفل به واقع الحال - وأمن داخلي لا بد من السهر عليه والتأكد من ضوابطه ورواده . والحقيقة أن الهدف الرئيسي من مجلس التعاون الخليجي كان هو اعتبار الأمن الداخلي للنظم الحاكمة في دول الخليج قبل أى هدف . وبالتالي فإنه يمكن القول أن مجلس التعاون الخليجي ظهر كإفراز طبيعي لواقع حال فرض نفسه على أواخر حقبة السبعينات ، والتوقعات المنتظرة للأرصاء السياسية في أجواء الثمانينات وما بعدها . وبالتالي فإنه لا سر هناك ، ولا لغز .

و ربما كان ذلك هو نفس الوضع بالنسبة لفكرة تجمع آخر في شمال أفريقيا ، وهو التجمع الذي حركته دعوة الوحدة المغاربية . كانت الفكرة سابقة من أيام الكفاح في طلب الاستقلال . وبعد الاستقلال فقد ظلت الفكرة معلقة يعلو صوت الدعوة إليها أحياناً، ويخفت في أحيان أخرى ، مسايرة لتقلبات الظروف في العالم العربي . وعند ما تراخت قوة الجذب بين المشرق والمغرب في العالم العربي . ثم عندما بدأ الحديث والتخطيط والتنفيذ لسوق اوروبية موحدة - فإن دول المغرب العربي التي كانت تستشعر مدى ارتباطها الاقصادى باوروبا الغربية - عادت إلى فكرة الوحدة المغاربية كوسيلة لتنظيم علاقاتها بأوروبا الموحدة . وكانت هذه العلاقات متشابكة ، من الزراعة إلى الصناعة إلى العمالة إلى الاتصالات . وهكذا فإن الوحدة المغاربية بدت هي الأخرى في إطارها الخاص إفرازا طبيعياً لواقع حال من نوع مختلف !

ولقد كان الداعي إلى الحيرة والتساؤل - بالفعل - هو فكرة مجلس التعاون العربي الذي ظهر فجأة على المسرح العربي، وطرح نفسه بسرعة على جماهير عربية لم تعرف كيف تكيف نفسها ومشاعرها إزاءه .

ومن الواضح ، سواء باستقراء الوقائع ، أو قراءة الوثائق ، أن فكرة مجلس التعاون العربي ظهرت ابتداءً في عمان، ومنها انتقلت إلى بغداد، ثم وصلت مع الخطوة الثالثة إلى القاهرة . كذلك يعطى استقراء الوقائع وقراءة الوثائق مجموعة من المؤشرات المبكرة التي تبين أن هذا المجلس كان خطوة غير ثابتة، على طريق غير ممهّد :

○ كان التواصل الجغرافي بين أطرافه مفرطاً دون عامود فقري - فكري أو سياسي أو استراتيجي ثابت في الأرض يشد إليه الأطراف المبعثرة ، و يمسك بحركتها جميعاً لكي يوجهه خط سيرها ومجال انتشارها .

○ إن الفكرة بشكل من الأشكال تبدت وكأنها نوع من رد الفعل ، فقد جاءت تالية لظهور و بروز مجلس التعاون الخليجي ، كما جاءت تالية لاتساع دائرة الاهتمام بتكوين مجلس الوحدة المغاربية . وفي العادة فإن المسافة شاسعة بين فعل أصلي سبق : وردة فعل تجيء بعده ، وربما تأثراً به - رغم اختلاف الظروف .

○ إن تنفيذ الفكرة بما يعنيه قيام ثلاثة مجالس مختلفة للتعاون العربي كان معناه ترك عدد من البلاد العربية بعيدة ، أو معطلة عن المشاركة في الفعل العربي . فإذا كانت الدعوى في هذه المجالس أنها تنشيط وتجديد للفعل العربي - إذن فإن تقسيم العالم العربي إلى كتل ، وترك دول عربية كثيرة خارج هذه الكتل - كان خصماً من قوة الفعل ، وليس إضافة عليها .

○ وقد كان واضحاً علاوة على ذلك ، أن الأهداف بين الأطراف ليست متجانسة ، بل لعلها كانت أقرب إلى الاختلاف منها إلى الاتفاق أو التجانس . فقد كان ظاهراً أن هدف الأردن هو مواجهة أزمته الاقتصادية ونتائجها السياسية المحتملة. كما أن هدف العراق كان مواجهة ظروف ما بعد حربه مع إيران وأثرها . كما أن هدف مصر كان كسر العزلة ، والدخول إلى العمل العربي من أي باب قد يؤدي إلى اجتياز مشكلاتها المستعصية .

○ وأما اليمن الذي انضم إلى المجلس في اللحظة الأخيرة قبل إعلان قيامه ، فقد كان يبحث عن داعٍ للاقترب من القلب العربي- كما أنه كان يبحث عن مطالب أمن مبهمة ، ومطالب اقتصادية لا تريد أن تعلن عن نفسها إلا عندما يجيء الأوان ، وهو أوان غير محدد بأجل !

وإذن فقد كان التجمع في الواقع تجمع اختلافات، وليس انسجام مقاصد .

○ وحتى على مستوى القيادات التي تولت مسؤولية التبشير بالفكرة وطرحها وتنفيذها - فإن التباين بين الرجال، وخلفية كل منهم وتكوينه ، ونوع سلطته ، وطموحات نظامه - كانت كل منها في وادٍ . وبذلك فإن اللقاء بينهم كان حكم ضرورات غير قادر على الصمود للتحديات . وكان خليفاً أن يؤدي إلى انفجار لدى أول صدمة .

○ وقد أضيف إلى ذلك التباس تمكن من الآراء على مستوى الصفة وعلى مستوى الرأي العام ، فقد انساق في الصخب الذي رافق إنشاء هذا المجلس كثيرون غاب عنهم أن هذه السياسات ، مهما تزينت، ليست غير تكريس لانقسام الأمة العربية إلى تجمعات متفرقة ، تحل محل الجامعة العربية وميثاقها الذي بدا وكأنه أكبر من طاقة العرب في المرحلة الراهنة من تطورهم . وكان محزناً أن العمل العربي الذي استطاع في الأربعينات أن يقيم بناء الجامعة ويكتب ميثاقها- يجيء على مشارف التسعينات ليقر ويعترف أن فكرة الجامعة العربية تفوق طاقته بكثير، وأن عجزه إزاءها ليس حكماً على الماضي بمقدار ما هو حكم على الحاضر .

ورغم الصخب الشديد، فإن نعمة الافتعال كانت ملحوظة مسموعة !

ان فكرة مجلس التعاون العربي ظهرت لأول مرة في عمان ، وفي صيف سنة ١٩٨٨ كانت مناقشتها تجرى بطريقة هادئة في محافل صنع القرار السياسي في العاصمة الأردنية . وكان " منتدى الفكر العربي " ، وهو هيئة للدراسات السياسية يرأسها الأمير " الحسن بن طلال " شقيق الملك " حسين " - إحدى الهيئات التي تولت بحث التفاصيل وتعميقها . [ كان مدير منتدى الفكر العربي ، في ذلك الوقت هو الدكتور " سعد الدين ابراهيم " استاذ العلوم الاجتماعية بالجامعة الامريكية بالقاهرة ، وكان هو الذي تولى صياغة المشروع الاردني ، وكان المنتدى في ذلك الوقت يقوم بدور المطبخ الداخلي لبعض جوانب السياسة الخارجية الأردنية . وكانت الثمانينات هي الفترة التي حاول فيها بعض الاكاديميين في العالم العربي ان يقتربوا من صناع القرار في العالم العربي ، طبقاً لفكرة عبر عنها الدكتور " سعد الدين ابراهيم " في بحث بعنوان " تجسير العلاقة بين المثقف والأمير " . كانت المناقشة في البداية تتحدث عن " تجمع مشرقى " تدخله الأردن ، و العراق ، ومصر . ولم تكن اليمن قد ظهرت بعد في الأفق .

وتبين ورقة عمل أعدها " منتدى الفكر العربي " الأردني - أكثر من أى وثيقة أخرى عن هذا الموضوع في هذه الفترة - نوع التفكير الإجمالى والتفصيلى الذى مهد للمشروع وأعطاه دفعة الحياة .

تبدأ ورقة العمل بدراسة المزايا التي يمكن أن يحققها إنشاء مجلس التعاون العربي بالنسبة لكل طرف من أطرافه الثلاثة الأصليين . وتتعرض بالتفصيل لما يمكن ان يمنحه المجلس من مزايا استراتيجية وسياسية و اقتصادية واجتماعية لكل منهم . وبالطبع فإن ورقة العمل تفتح بالأردن فتقول ما يلي :

" إن الأردن دولة صغيرة محاطة بدول أكبر وأقوى بكثير، مما يجعلها دائماً مهددة في أمنها العسكرى والسياسى . وأهم هذه التهديدات يأتى من إسرائيل التي تستطيع احتلال الأردن بسهولة نسبية، خاصة إذا ما أرادت حل القضية الفلسطينية على حسابه ( أي تحويل الأردن إلى وطن بديل لفلسطين وفقاً لمشروع " شارون " ) . وبعد فك الارتباط مع الضفة الغربية أصبح الأردن بحاجة إلى خطوة تكاملية أو وحدوية لإثبات منطلقاته القومية ، والحفاظ على دوره العربى المتميز، والذي فاق طوال العقود الماضية حجم الاردن المادى . "

ثم تنتقل ورقة العمل إلى المشكلة الاقتصادية فتقول :

" يعاني الأردن في الوقت الراهن من معدل بطالة مرتفع يصل إلى حوالى ١٦% ، ومن عدم الاتساق في هيكل قواه العاملة - حيث يوجد فائض من المتعلمين والفنيين ، ونقص في العمال غير المهرة ، مما يضطره إلى استيراده، كما تعاني الصادرات الأردنية الزراعية والصناعية من عجز عن فتح أسواق جديدة ، أو حتى المحافظة على الأسواق القديمة لارتفاع كلفتها . كما أن الطاقة الاستيعابية للاستثمارات الجديدة محدودة لقلة الموارد الطبيعية (باستثناء الفوسفات والبوتاس)، وتناقص التحويلات من الخارج ، ونضوب فرص العمل في الخليج التي كانت تستوعب ثلث القوى العاملة الأردنية، وهذه كلها عوامل أدت إلى زيادة الاختلال في ميزان المدفوعات وتضخم المديونية الخارجية بالقياس إلى عدد السكان وحجم الاقتصاد ، وإلى نضوب الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي إلى حده الأدنى ، وانعكس ذلك بدوره على تآكل قيمة الدينار الأردني في مواجهة العملات الأخرى بحوالى ٢٥% في السنوات الثلاث الأخيرة . إن هذه المشكلات يمكن ان تهدد الاستقرار والاستمرار الذى نعم به الأردن خلال

الخمس عشرة سنة الأخيرة . فالبطالة من ناحية ، و غموض مستقبل العلاقات الأردنية الفلسطينية من ناحية ثانية، وتضخم نسبة الشباب في المجتمع الأردني من ناحية ثالثة، هي بمثابة قنابل زمنية يمكن أن تهدد استقرار الاردن في الوقت الحاضر، أكثر من أى وقت مضى في العقدين الأخيرين ."

ثم تصل ورقة العمل إلى تعداد المزايا الاستراتيجية والاقتصادية التي يمكن أن يحصل عليها الأردن من خلال مجلس التعاون المشرقي المقترح ، كما كان أسمه في وثائق تلك الفترة . وتبدأ ورقة العمل بتعداد المزايا الاستراتيجية فتعدها على النحو التالي :

" (أ) تأمين ظهر الأردن من التآمر الإسرائيلي الأمريكي (القصده هو الخشية من اعتبار الأردن وطناً بديلاً لفلسطين ، مما يترتب عليه حل القضية الفلسطينية على حسابه، كما اسلفت الورقة عندما عرضت المشاكل ) - كذلك تأمين ظهر الأردن من الأبتزاز السوري والضغط السعودي .  
( ب) توفير مجال حيوي أوسع تستطيع القيادة الأردنية من خلاله أن تمارس مهاراتها السياسية المتميزة لصالح الأردن ومشروع التكامل عموماً .  
(ج) إزالة الحساسية الديموغرافية نتيجة الاستقطاب الأردني- الفلسطيني حيث سيكون كل من الأردنيين والفلسطينيين أجزاء من كيان إقليمي أكبر .  
(د) سيكون الكيان المشرقي المقترح قوة ردع هائلة لإسرائيل ( كان هذا البند يحتوى على قدر كبير من التمنى، حيث أن مصر كانت مرتبطة باتفاقية سلام مع إسرائيل ، كما أن الجبهة الشرقية كانت مختلة التوازن بسبب وجود سوريا خارج التجمع المشرقي المقترح) . "

ثم تنتقل ورقة العمل إلى المزايا الاقتصادية التي تعود على الأردن ، فتعدها على النحو التالي :

" (أ) فتح أسواق العراق ومصر أمام الصادرات الأردنية التي يلزمها معاملة تفضيلية .  
(ب) يستطيع العراق استيعاب فائض القوة العاملة الأردنية العاطلة عن العمل أو العائدة من الخليج، وبخاصة المهندسون والفنيون والإداريون .  
(ج) يستطيع قطاع المقاولات الأردني أن يوظف كاملاً في العراق خلال فترة التعمير وإعادة البناء طوال السنوات العشر القادمة .  
(د) إمكانية الاستفادة من مياه الفرات لإحياء الأراضي الشرقية الأردنية الخصبة التي لا ينقصها سوى الري .  
(هـ) تستطيع مصر توفير العمالة غير الماهرة، ونصف الماهرة للأردن .  
(و) تقوية المركز المالي للأردن إذا أصبح جزءاً من كيان إقليمي نفطي وزراعي كبير بوجود مصر والعراق فيه . وهذا يمكن أن يجعل من سوق عمان المالي سوقاً رئيسية جاذبة تتجاوز حتى حدود الأقطار الثلاثة . "

ثم تلمس ورقة العمل " المزايا الاجتماعية التي تتحقق للأردن بالقضاء على مشكلة البطالة وتداعياتها السيئة - ثم توفير مجال حيوي أوسع للشباب الأردني - وأخيراً نزع الفتيل من إمكانية استقطاب أردني - فلسطيني . "

ثم تنتقل ورقة العمل إلى العراق ، فتروح تعدد مشاكله الاستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية ، ثم تلحقها بالمزايا التي يمكن أن يحققها التجمع المشرقي ( مجلس التعاون العربي ) للعراق حتى يتغلب على كل هذه المشكلات .

وتدخل الورقة في عرض مشكلات العراق الاستراتيجية- على نحو ما فعلت في النموذج الاردني قبله - وتعدد هذه المشكلات على النحو التالي :

- " (أ) سيظل العراق مهددا أمنيا من ايران خلال العقود القادمة حيث تتفوق ايران عليه من حيث القدرات المتاحة والكامنة - مساحة وبشرا واقتصاداً بمعدل ثلاثة إلى واحد على الأقل - والانكسار الايراني الأخير ناتج بالأساس عن سوء القيادة ، وعزلة إيران الإقليمية والدولية ، وهي مثالب يمكن تلافيتها في غضون سنوات قليلة .
- (ب) ستظل المشكلة الكردية تمثل نزيفا داخليا للعراق ، ويمكن تحريكها بواسطة أعدائه كلما تراءى لهم ذلك ، كما تثبت خبرة العقود الثلاثة الماضية .
- (ج) يعاني الداخل السياسي العراقي من فراغ ، وتآكل في الشرعية نتيجة غياب المشاركة السياسية بالقوى والأحزاب والتكوينات الطائفية الأخرى - غير حزب البعث والعرب السنة .
- (د) رغم الانتصار العسكري العراقي، إلا أن هذا القطر سيظل مستهدفا للتجزئة إلى ثلاث دويلات: كردية في الشمال ، وسنية في الوسط ، وشيعية في الجنوب .
- (هـ) يواجه العراق احتمال استدراجه إلى مواجهة استنزافية مع سوريا . "

ثم تنتقل الورقة إلى مشكلات العراق الاقتصادية وتعددتها على النحو التالي :

- " (أ) يعاني العراق من مشكلة مديونية هائلة بسبب نفقات الحرب .
- (ب) سيظل العراق يحتاج إلى إنفاق عسكري باهظ بسبب استمرار التهديد الايراني .
- (ج) يواجه العراق مشكلة التكيف من اقتصاديات الحرب إلى اقتصاديات السلام ، أو شبه السلام، خلال العقد القادم .
- (د) يواجه العراق مشكلة التعمير وإعادة البناء ، وهي تحتاج لموارد بشرية ومادية ليست متوفرة له بسهولة في الوقت الحاضر. "

ثم تصل الورقة إلى المشكلات الاجتماعية- تعددها بنفس الطريقة :

- " (أ) سيعانى العراق لمدة جيل على الأقل من الاختلال في الهرم أو الهيكل السكاني نتيجة فقد نسبة كبيرة من الفئات العمرية الشبابية في حربه مع إيران .
- (ب) يواجه العراق مشكلة إعادة تأهيل حوالى مليون من قواه البشرية في سن العمل للحياة المدنية.
- (ج) يواجه العراق مشكلة رعاية عشرات الآلاف من أرامل الشباب ، والعناية بعشرات الآلاف من مشوهي الحرب وإعادة تأهيلهم وتدريبتهم ، والرعاية النفسية لعشرات الآلاف من أسرى الحرب العائدين الذين تعرضوا لعمليات غسل المخ في إيران . "

ثم تنتقل الورقة إلى تعداد المزايا التي تتحقق للعراق في المجلس الجديد في جميع المجالات، وتبدأ بالمزايا الاستراتيجية، فتذكر :

- " (أ) إن المجلس الجديد سيعطى للعراق عمقا استراتيجيا لا يتوافر له الآن .
- ( ب) إنه سيؤدي إلى تحييد التفوق الإيراني البشري والاقتصادي على العراق ، وسيكون الكيان المشرقي المقترح قوة ردع هائلة لإيران .

(ج) سيعطي الكيان المقترح للعراق منافذ جديدة على العالم الخارجي حيث سيكون مسيطراً من الخليج إلى الخليج . ( وتقصّد المذكرة الخليج العربي ، أو الفارسي ، كذلك تقصد في المرة الثانية خليج السويس ) .

(د) ان امتداد الكيان المقترح من الخليج إلى الخليج يمكن ان يعزل سوريا برأ و جواً عن باقي الوطن العربي ، وعن آسيا وأفريقيا إلا عن طريق البحر ، مما سوف يفرض عليها التخلي عن سياسة العداء للعراق . وربما يغريها بالاقتراب من هذا الكيان المشرقي ، إن لم يكن الانضمام إليه .

(هـ) سيتيح الكيان المقترح للعراق المحافظة على مقدراته العسكرية بما في ذلك التصنيع الحربي ، وتنمية هذه المقدرات من خلال التعاون التكنولوجي مع مصر والأردن .

(و) يوفر هذا الكيان الأكبر للعراق المناخ النفسي، والاجتماعي للتعامل الأفضل مع المشكلة الكردية، دونما خوف من تمييع هويته العربية.

( ز ) سيجعل الكيان المقترح من العراق دولة مواجهة في الصراع العربي- الإسرائيلي ، مما يعطيه دوراً أكبر في أي تسويات مستقبلية.

(ح) ان الكيان المقترح سوف يؤدي إلى تعظيم قدرة العراق على الحصول على مساعدات مالية من دول الخليج . "

ثم تنتقل الورقة إلى المزايا الاقتصادية التي سوف يجنيها العراق من اشتراكه في إقامة مجلس التعاون العربي، وتعددها ورقة العمل على النحو التالي :

" (أ) سيتوافر للعراق وعاء بشري هائل يقدم له كل القوى العاملة اللازمة للتعمير وإعادة البناء من ناحية- وإبقاء أعداد كبيرة من أبنائه تحت السلاح من ناحية أخرى .

(ب) سوف يعظم الكيان المقترح من فرص العراق للحصول على أفضل شروط في تعاقداته الاقتصادية الدولية التي تتطلبها إعادة البناء والحصول على السلاح .

(ج) ستسمح إمكانيات السوق الواحدة الكبيرة لدول المجلس- للصناعات العراقية ، بما فيها الصناعات الحربية، من الإنتاج بكلفة اقتصادية مثلى .

(د) يمكن للعراق من خلال العمالة الزراعية المصرية الفائزة من النهوض بالقطاع الزراعي فيه، بما في ذلك استصلاح مساحات شاسعة من أراضيه.

(هـ) سوف يتيح الكيان المقترح للعراق أن يلعب دوراً أكبر في منظمتي " الأوبك " و " أوابك".

(و) يتيح المجلس المقترح للعراق الحصول على شروط أفضل في تعاملاته مع تركيا وهي أحد المنافذ البديلة في تجارته. "

ثم تصل الورقة إلى المزايا الاجتماعية التي يحققها مجلس التعاون العربي للعراق :

" (أ) يعطى مشروع التكامل للعراق الفرصة الوحيدة لتصحيح هيكله السكانية العمرية ، والجنسية في مدى زمني قصير من خلال الهجرة المصرية/ الأردنية / الفلسطينية، وخاصة من فئات الذكور الشباب .

(ب) تدفق الهجرة العربية من طرفي الكيان المقترح إلى العراق يمثل ضماناً في الأمد المتوسط ، والطويل للحفاظ على الهوية البشرية ، والثقافية العربية للقطر العراقي ، ويفلص من امكانيات الاستقطاب السني - الشيعي في العراق . "

وأخيراً تصل الورقة إلى مشكلات مصر الاستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية ، والمزايا التي يحققها لها مجلس التعاون العربي . وتبدأ ورقة العمل بعرض لمشاكل مصر الاستراتيجية على النحو التالي :

" (أ) مازالت مصر تعاني من بقايا عزلتها العربية بممبب كامب دافيد .  
(ب) تعاني مصر من الاختلال الاستراتيجي في مواجهة إسرائيل .  
(ج) تعاني مصر سياسيا من تبعيتها الاقتصادية للغرب عموما، وللولايات المتحدة خصوصا . "

ثم تنتقل إلى المشكلات الاقتصادية في مصر، وتعددتها كما يلي :

(أ) تفاقم مشكلة البطالة، وهي تصل إلى ١٥% من حجم قوة العمل ، وكذلك التضخم السكاني عموما، والتركز في الوادي والدلتا خصوصا .  
(ب) تفاقم مشكلة المديونية وخدمة الدين ، والصعوبات المتزايدة في الاقتراض .  
(ج) الاختلال الهائل في ميزان المدفوعات .  
(د) الصعوبات المتزايدة في فتح أسواق جديدة للصناعات التصديرية لقوة المنافسة من ناحية، ولوجود تكتلات اقتصادية تفرض الحماية من ناحية أخرى .  
(د) زيادة التبعية الاقتصادية للغرب عموما، وللولايات المتحدة خصوصا لاعتمادها على القروض والمساعدات لتمويل العجز في احتياجاتها من الغذاء والسلاح . "

ثم تصل الورقة إلى المشكلات الاجتماعية لتعرضها كما يلي :

" (أ) التدايعات الاجتماعية لانتشار البطالة بين الشباب وانتشار الفقر بين قطاعات واسعة من السكان ، فحوالي ٤٠% من سكان مصر هم تحت خط الفقر .  
(ب) التكدس الحضري يجعل من المدن المصرية الكبيرة قنابل زمنية موقوتة، خاصة عند تفكير الحكومة في إلغاء ، أو تخفيض الدعم على السلع الأساسية .  
(ج) انتشار التطرف، وخاصة الديني منه، وزيادة المواجهات الدموية العنيفة بين المتطرفين منهم، والقوات المصرية .  
(د) انتشار المخدرات على نطاق واسع بين الشباب في السنوات الأخيرة نتيجة غياب مشروع حضارى قومى يلهم الشباب ، ويستوعب طاقاتهم . "

ثم تنتقل ورقة العمل إلى المزايا التي تتحقق لمصر من مجلس التعاون العربي ، وتبدأ بالمزايا الاستراتيجية فتقول :

" (أ) استكمال عودة مصر للصف العربي ، وإنهاء بقايا عزلتها .  
(ب) تصحيح الخلل الامتراتيجي في مواجهة إسرائيل ، حيث تمثل المقدرات العسكرية المشتركة لأطراف الكيان المشرقى تفوقا على إسرائيل في الرجال والسلاح التقليدي .  
(ج) تقليص التبعية السياسية المصرية للغرب عموما، والولايات المتحدة خصوصا .  
(د) تكريس مركز مصر الدولي . "

ثم تنتقل ورقة العمل إلى المزايا الاقتصادية التي يمكن أن تجنيها مصر وتعددتها كما يلي :

" (أ) تصدير العمالة المصرية الفائضة، وخاصة غير الماهرة ونصف الماهرة إلى العراق بشكل أساسي ، وإلى الأردن بشكل ثانوى .  
(ب) فتح أسواق العراق والأردن أمام الصادرات المصرية .  
(ج) التوظيف الكامل لقطاع البناء والتشييد المصري في العراق ، خلال العقد القادم . "

(د) الاستغلال الاقتصادي الأمثل لطاقت الصناعات العسكرية المصرية ، وتطويرها تكنولوجياً للمساعدة في تلبية حاجات الأقطار الثلاثة .  
(هـ) التفاوض الجماعي (مع العراق والأردن) للحصول على أفضل شروط لإعادة جدولة الديون، وإلغاء بعضها. "

وأخيراً تصل ورقة العمل إلى المزايا الاجتماعية التي يمكن أن تتحقق لمصر من خلال عضويتها في مجلس التعاون العربي المقترح :

" (أ) يمثل الكيان الثلاثي المقترح نوع المشروعات الحضارية القومية الكبرى التي يمكن ان تلهم وتستوعب طاقات الشباب المصري ، ومن ثم تبعده عن التطرف الديني من ناحية ، وعن المخدرات من ناحية ثانية .

(ب) إن فرص العمالة والتنقل في المجال الحيوي الأوسع الذي يوفره الكيان الثلاثي لابد أن تساعد على تقليص الفقر والتكدس السكاني والحضري الموجود حالياً في دلتا ووادي النيل .

(ج) التكريس الثقافي والحضاري لعروبة مصر التي عانت بعض التآكل في حكم الرئيس السادات.

#### ----- ٤ -----

كان ذلك هو الإطار الفكري والسياسي الذي جرى على خطوطه طرح مشروع مجلس التعاون العربي ، ومن نظرة واحدة على هذا الاطار فإنه يتبدى في حقيقة أمره باعتباره مجعاً للمشاكل أكثر منه مجلساً للتعاون .

وفي المحصلة النهائية ، فإن المجالس الثلاثة للتعاون الإقليمي بدت وكأنها ثلاث قفزات في المجهول ، كل منها في ناحية مختلفة .

● مجلس التعاون الخليجي : وقد بدأ تجمع أغنياء يشغلهم أمن ثرواتهم وأمن أشخاصهم - وتلك طبيعة الغنى .

● ومجلس التعاون العربي : وقد بدا تجمع محتاجين تضغط عليهم المشاكل والضرورات، وتملي عليهم أحكامها- وتلك طبيعة الاحتياج .

● ومجلس الوحدة المغاربية : وقد بدا تجمعاً يؤقلم فيه البر الإفريقي نفسه مع البر الأوروبي، ودون الاثنين بحر لا أحد يستطيع أن يعبره سباحة!

والغريب أن مشروع مجلس التعاون العربي طرح على مصر وقبلته في أربع وعشرين ساعة، وتقرر أن يسافر الدكتور عاتق ، عاطف صدقي ، رئيس الوزراء المصري إلى عمان على الفور لتوقيع اتفاق بإنشائه، وقد أخذ معه في حقيبته مذكرة تم إعدادها في ساعات قليلة .

وعندما أعلن نواب الاتفاق صاحبه ضجة عالية ، لكن هذه الضجة كانت في أغلبها كلاماً رسمياً مجرداً من أية حماسة شعبية ، كما انه أثار على الفور ردود فعل حركتها الحساسة ، خصوصاً لدى المملكة العربية السعودية .

كانت اليمن قد انضمت إلى الميثاق على غير توقع ، وكان انضمامها باقتراح من العراق ، ورات السعودية أن انضمام اليمن إليه يطوقها من الشمال ومن الجنوب ، كما قدرت أن ذلك كان قصداً مقصوداً .

وأحس الرئيس " حسني مبارك " في القاهرة بالشكوك السعودية ، ورجا الملك " حسين " في سفرة قادمة له إلى السعودية أن يشرح للملك " فهد " أن مجلس التعاون العربي لم ينشأ كرد فعل للنشاط المتزايد لمجلس التعاون الخليجي ، كما أن انضمام اليمن في اللحظة الأخيرة ليس عملاً موجهاً للسعودية .

وسافر الملك " حسين " إلى السعودية ، والتقى بالملك " فهد " - لكن الملك " فهد " لأسباب رآها تجنب أن تقترب مناقشاته مع الملك " حسين " من هذا الموضوع ، ثم حدث في اليوم المقرر لمغادرة الملك " حسين " للسعودية أنه طلب من الملك " فهد " تحديد فرصة لقاء لأمر هام يريد أن يحدثه فيه قبل أن يغادر المملكة . وكان رد الملك " فهد " أنه " اليوم مقيد بحضور حفل تخريج دفعة جديدة من الطيارين، وهو يريد أن يصحبه الملك ( " حسين " ) إلى هذه المناسبة لأنه يعرف شغفه بالطيران " . ثم كان اقتراح الملك " فهد " بأنه " بعد انتهاء حفل تخريج الطيارين، فإنه سوف يصحب الملك لوداعه في المطار ، وفي السيارة وعلى الطريق من حفل التخرج إلى المطار قرابة ساعة يستطيع الملك ( " حسين " ) أن يتحدث في أي موضوع يشاء " .

وانتهى حفل تخريج الطيارين ، وركب الملكان في سيارة واحدة ، لكن السيارة كان فيها إلى جوارهما وأمامهما وخلفهما عدد من المرافقين المدنيين والعسكريين . وأبدى الملك " حسين " ملاحظة قال فيها " إنه كان لديه ما يريد أن يحدث الملك فيه ، لكن الجو الآن غير مناسب " . ورد الملك " فهد " بأن " هناك فرصة للقاء قادم بينهما يبحثان فيه على مهل كل مايعن لأى منهما " .

ورأى الرئيس " حسني مبارك " ألا يترك الأمر عند هذا الحد، فقرر إرسال وزير الخارجية المصري إلى السعودية ليتحدث إلى الملك " فهد " عن موضوع انضمام اليمن إلى مجلس التعاون العربي .

وسافر الدكتور " عصمت عبد المجيد " إلى السعودية ، والتقى بالملك " فهد " واستمر الحديث لمدة ساعة كاملة، والملك يدير أطرافه بما لا يسمح لغيره بأن يفتح موضوعاً من عنده .

وفي نهاية الساعة، وقد قاربت المقابلة على الانتهاء، وجد وزير الخارجية المصري أن مهمته تفرض عليه الإشارة إلى موضوع اليمن ، وكان تعليق الملك بسرعة " خير إن شاء الله " . وألح الدكتور " عصمت عبد المجيد " وزاد من إلحاحه . و عندها فقط راح الملك يسأل " ما هي حكاية اليمن هذه؟ " .

وشرح الدكتور " عصمت عبد المجيد " رسالته . ولم يكن الملك " فهد " مقتنعاً . وكان في كلامه ما يوحى بالإشارة إلى أنه " لا يعتبر مصر مسئولة عن انضمام اليمن ، وإنما هو يضع المسؤولية على غيرها " .

أسابيع قليلة وانفجر الموقف في جنوب الأردن بقيام مظاهرات معادية لنظام الحكم في عمان ، وكان احتجاجها على غلاء الأسعار ونقص المؤن، ولفت النظر أنه بين الهتافات التي تردت بشدة في المظاهرات هتافات تطالب بالانضمام إلى المملكة العربية السعودية .

كانت بؤرة المظاهرات هي منطقة " الكرك " ، وهي منطقة تسكنها قبائل وعشائر تتمتع فيها السعودية بنفوذ كبير .

وأدت المظاهرات التي انتقلت من " الكرك " في جنوب الأردن إلى بعض المدن في الشمال - لسقوط حكومة السيد " زيد الرفاعي " ، كما أدت إلى هروب لرأس المال من الأردن بلغ حجمه في بعض التقديرات خمسمائة مليون دولار في بحر أسبوع واحد ، وانخفضت قيمة الدينار الأردني بعد الاضطرابات إلى نصف ما كانت عليه قبلها.

كانت لغة الإشارات بين الملوك مبارزات سيوف ، وبدا كأن الملك " فهد " يقول للملك " حسين " : " إذا كنت تقصد مضايقتنا باليمن في الجنوب ، فنحن قادرون على مضايقتك في الجنوب أيضا... لكنه جنوب الأردن نفسه. "

وكان الملك " حسين " في تلك الفترة يشعر بكثير من الضيق ، وقد بعث برسالة إلى الملك " فهد " يقول له فيها ما مؤداه " انه لا داعي لهذه الأساليب في الإحراج . وانه اذا وصلت الأمور الى هذا الحد، فهو لا يقبل بتعريض الأردن لأية هزات عنيفة مع موقعه الخطر ، وهو في هذه الحالة على اسعداد لأن يبتعد اذا كانت السعودية جاهزة لتحمل مسؤوليات الأردن كله ، وليس جنوبه فقط! "

كان الملك " حسين " في تلك الفترة في حالة نفسية سيئة، فلم يكن يواجه هذه المشاكل مع السعودية فقط ، وإنما كان متشائماً من ناحية القضية الفلسطينية ، ذلك أنه بحكم اتصاله بكل أطراف الصراع ، كان واثقاً أن اسرائيل لن تبادل أى قطعة من الأرض بأى قدر من السلام ، وكانت خشيته أن الأردن أصبح في مهب العاصفة بمشروعات " شارون " ، كما ان دور الأردن كجسر بين العرب والغرب قد انتهى باقتراب مصر مباشرة من الغرب . وحتى فيما يتعلق بإسرائيل ، فإن مصر التي عقدت معاهدة سلام منفرد معها كانت تتصل بالقيادة الاسرائيليين جهارا نهارا ، وتعرف توجهاتهم وأفكارهم .

وكان الضيق الاقتصادي يخنق الأردن ، فقد انتهت المساعدات التي تقررته سنة ١٩٧٩ في بغداد لمدة عشر سنوات ، وهي مساعدات قصد بها أن تكون سخية لدول المواجهة ، لأن دول المساندة أخذت في اعتبارها وهي تقبل التزاماتها أن المعادلة تأثرت كثيراً بخروج مصر من الصف العربي.

ولم يمض وقت طويل حتى بدأت التشققات تظهر على سطح الدهانات الخارجية التي ساحت طبقة فوق طبقة على بنیان مجلس التعاون العربي .

ورغم كل شيء، فإن العلاقات لم تكن سلسلة بين المؤسسات أو بين القيادات ، ثم تعقدت الأمور عندما اقترح الأردن تكوين فيلق عربي مشترك ليكون للمجلس درع واحدة تحميه . واعتذرت مصر. ومضى العراق والأردن وحدهما إلى نوع التنسيق العسكري ، وبالذات في مجال الدفاع الجوي .

ثم اقترح العراق نوعاً من التوحيد لعملية المعلومات بما فيها المخابرات - ومرة أخرى رفضت مصر.

وبدا واضحاً أن مصر تريد أن تحصر مجلس التعاون العربي كله في إطار المنافع الاقتصادية لا يتجاوزها، وأما بالنسبة للأمن العمكري، والأمن السياسي، فإن رؤاها فيهما كانت على نقيض مع رؤية بقية الشركاء.

كان العالم العربي في أسوأ حالاته.

منقسماً في الظاهر وفي الباطن، ومتضارباً في النوايا وكلها غامضة، ومنهمكاً في المظاهر وكلها خداعة، والأزمة تأخذ بخناق الجميع اقتصادية وعسكرية وسياسية وفكرية، وحتى إنسانية!